



إعادة تشكيل الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية في ظل الذكاء الاصطناعي والثقافة الرقمية: دراسة نقدية مقارنة

د. وفاء عبد الله السالم**

W2alsalem@gmail.com

أمل بنت مطلق مرزوق الحربي*

446200209@student.ksu.edu.sa

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل التحولات التي طرأت على الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية في ظل الذكاء الاصطناعي والثقافة الرقمية، والكشف عن دور الأنظمة الرقمية والمنصات التعليمية والحوكمة الإلكترونية في إعادة تشكيل آليات الانضباط والمتابعة والتوجيه. واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي التفسيري المقارن، واستخدمت تحليل الوثائق التنظيمية والتربوية والرقمية الصادرة عن وزارة التعليم والجهات ذات العلاقة، في ضوء مستهدفات رؤية المملكة 2030 وبرنامج تنمية القدرات البشرية. وأظهرت النتائج تحول الضبط الاجتماعي من الرقابة المباشرة والعقوبات التقليدية إلى أنماط أكثر شمولاً تقوم على الحوكمة الرقمية وإدارة البيانات والمؤشرات والرصد الإلكتروني. كما اتسعت أدوار القيادة المدرسية لتشمل إدارة المنصات وتحليل البيانات ومتابعة الأداء، بالتوازي مع تنامي الأدوار الوقائية والإرشادية وتعزيز الشراكة مع الأسرة والسلوك الإيجابي والمواطنة الرقمية. وخلصت الدراسة إلى أن الثقافة الرقمية أسهمت في إعادة تشكيل الضبط الاجتماعي ضمن منظومة متعددة المستويات تجمع بين الرقابة والتوجيه والتحليل، مع بروز تحديات أخلاقية وتربوية تتعلق بالخصوصية والشفافية والتوازن بين التقنية والأبعاد الإنسانية في البيئة التعليمية.

الكلمات المفتاحية: الضبط الاجتماعي، الذكاء الاصطناعي، الحوكمة الرقمية، القيادة المدرسية،

التحول الرقمي.

* طالبة دكتوراة، تخصص أصول التربية، قسم السياسات التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية.

** أستاذ أصول التربية المشارك، قسم السياسات التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية.

للاقتباس: الحربي، أمل بنت مطلق مرزوق؛ السالم، وفاء عبد الله. (2026). إعادة تشكيل الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية في ظل الذكاء الاصطناعي والثقافة الرقمية: دراسة نقدية مقارنة، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، 8(3)، 711-752.

© نُشر هذا البحث وفقاً لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو إضافته إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أجريت عليه.



Reshaping Social Control in the Saudi School under Artificial Intelligence and Digital Culture: A Critical Comparative Study

Amal Mutalq Marzooq Al-Harbi *

446200209@student.ksu.edu.sa

Abdullah Alsalem Dr Wafa**

W2alsalem@gmail.com

Abstract

This study aimed to analyze the transformations in social control within the Saudi school under artificial intelligence and digital culture, focusing on how digital systems, educational platforms, and e-governance reshape mechanisms of discipline, monitoring, and guidance. The qualitative, interpretive, comparative approach was adopted based on documentary analysis of regulatory, educational, and digital documents issued by the Ministry of Education and relevant authorities, in light of Saudi Vision 2030 and the Human Capability Development Program. The findings indicated a shift from direct surveillance and traditional punishment toward more comprehensive forms of social control based on digital governance, data management, performance indicators, and electronic monitoring. School leadership roles also expanded to include platform management, data analysis, and performance monitoring, alongside greater emphasis on preventive and guidance-oriented practices, family partnership, positive behavior, and digital citizenship. The study concluded that digital culture is reshaping social control as a multilevel system integrating monitoring, guidance, and data-driven analysis, while raising ethical and educational concerns regarding privacy, transparency, and the balance between technological applications and human dimensions in the educational environment.

Keywords: Social control; artificial intelligence; digital governance; school leadership; digital transformation.

* PhD Candidate in Foundations of Education, Department of Educational Policies, College of Education, King Saud University, Saudi Arabia.

** Associate Professor of Foundations of Education, Department of Educational Policies, College of Education, King Saud University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Harbi, Amal Mutalq Marzooq & Alsalem, Wafa Abdullah. (2026). Reshaping Social Control in the Saudi School under Artificial Intelligence and Digital Culture: A Critical Comparative Study. *Journal of Arts for Psychological & Educational Studies* 8(3) 711-752

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.



مقدمة الدراسة:

يشهد العالم المعاصر تحولات متسارعة في مجالات التقنية والاتصال والمعرفة، انعكست بصورة مباشرة على النظم التعليمية ومؤسساتها المختلفة؛ فلم تعد المدرسة مؤسسة تقليدية يقتصر دورها على نقل المعرفة وضبط السلوك داخل إطار تنظيمي ثابت، بل أصبحت بيئة رقمية متشابكة تتداخل فيها الجوانب التربوية والاجتماعية والتنظيمية والتقنية. وقد أسهمت تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمنصات التعليمية وأنظمة المتابعة الإلكترونية وتحليل البيانات في إعادة تشكيل طبيعة العمل المدرسي وآليات الضبط والتوجيه والمتابعة داخل المؤسسات التعليمية.

وفي ظل هذه التحولات، أصبح التحول الرقمي أحد المرتكزات الرئيسة لتطوير التعليم المعاصر؛ إذ اتجهت المؤسسات التعليمية إلى توظيف الأنظمة الرقمية في إدارة العمليات التعليمية والإدارية والسلوكية بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة المخرجات التعليمية. وفي هذا السياق، أكدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) أن التحول الرقمي أصبح ضرورةً مرتبطةً بمستقبل التعليم وجودته وقدرته على مواكبة التغيرات العالمية، ولا سيما في ظل التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة (UNESCO، p. 14, 2023).

كما أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Operation - Organisation for Economic Co and Development [OECD]) إلى أن المؤسسات التعليمية الحديثة أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على البيانات والمؤشرات والمنصات الرقمية في عمليات المتابعة والتقييم واتخاذ القرار؛ مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من الحوكمة الرقمية داخل المؤسسات التعليمية (OECD، 2023، p. 27).

وفي المملكة العربية السعودية، جاءت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 لتؤكد أهمية تطوير التعليم وتنمية القدرات البشرية وتعزيز القيم وبناء مجتمع معرفي قادر على التفاعل مع التحولات التقنية والاقتصادية المعاصرة (رؤية المملكة العربية السعودية، 2016، ص 39). كما ركز برنامج تنمية القدرات البشرية على تنمية المهارات الرقمية ورفع جودة البيئة التعليمية وتعزيز الجاهزية المستقبلية للطلبة بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي والتحول الوطني (برنامج تنمية القدرات البشرية، 2021، ص 12).

وقد انعكس هذا التوجه بوضوح في السياسات والوثائق التنظيمية الحديثة الصادرة عن وزارة التعليم، التي أظهرت توسعاً ملحوظاً في توظيف الأنظمة الرقمية والمنصات الإلكترونية في إدارة المدرسة وتنظيم العلاقة بين عناصر العملية التعليمية. ويؤكد الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام أهمية الحوكمة المدرسية والمتابعة الرقمية وتفعيل الأنظمة الإلكترونية وتعزيز الشراكة بين المدرسة والأسرة في متابعة السلوك والانضباط المدرسي (وزارة التعليم، 1447هـ-ب، ص 18).



كما يشير الدليل الإجرائي لمدارس التعليم العام إلى أهمية التوثيق الإلكتروني ومتابعة الأداء وإدارة البيانات والالتزام بالإجراءات التنظيمية المرتبطة بالسلوك والانضباط والمتابعة اليومية داخل البيئة المدرسية (وزارة التعليم، 1447هـ-أ، ص 44). ويعكس ذلك انتقال المدرسة السعودية من أنماط الضبط التقليدي القائم على الرقابة المباشرة والعقوبات إلى أنماط أكثر شمولاً تعتمد على البيانات والتوثيق والمتابعة الإلكترونية.

وتوضح قواعد السلوك والمواظبة أن معالجة السلوك الطلابي لم تعد مقتصرة على تطبيق العقوبات، بل أصبحت ترتبط بالتوجيه الوقائي والتدخل المبكر والتواصل مع الأسرة والتدرج في معالجة المشكلات السلوكية، بما يعكس تحولاً في فلسفة الضبط المدرسي من الضبط العقابي إلى الضبط الوقائي والتنموي (وزارة التعليم، 1444هـ، ص 7).

كما أسهمت المنصات التعليمية والتطبيقات الرقمية، مثل منصة مدرستي وبرامج التحول الرقمي، في إعادة تشكيل العلاقة بين المدرسة والمعلم والطالب والأسرة؛ إذ أصبح قائد المدرسة مطالباً بإدارة المنصات وتحليل البيانات ومتابعة المؤشرات الرقمية، وأصبح المعلم أكثر ارتباطاً بالتوثيق والمتابعة الإلكترونية، فيما غدا الطالب جزءاً من بيئة تعليمية رقمية تتطلب وعياً بالسلوك الرقمي والمواطنة الرقمية.

ومن خلال تحليل الباحثين للوثائق التنظيمية والتربوية والرقمية الحديثة، يتضح أن الثقافة الرقمية لم تغير أدوات العمل المدرسي فقط، بل أسهمت في إعادة تشكيل الضبط الاجتماعي داخل المدرسة السعودية، من خلال منظومة حوكمة رقمية تجمع بين التوجيه والمتابعة والتوثيق وتحليل البيانات والتدخل الوقائي، بما يعكس على طبيعة السلطة التربوية والعلاقات داخل البيئة المدرسية.

وتبرز أهمية الدراسة الحالية في سعيها إلى الكشف عن الكيفية التي أعادت بها الثقافة الرقمية والذكاء الاصطناعي تشكيل الضبط الاجتماعي داخل المدرسة السعودية، وتحليل التحولات المرتبطة بالحوكمة الرقمية والقيادة المدرسية والتوجيه الطلابي وإدارة السلوك داخل البيئة التعليمية المعاصرة.

كما تستمد الدراسة أهميتها من ندرة الدراسات العربية التي تناولت الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية من منظور تربوي نقدي يرتبط بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي؛ إذ ركزت معظم الدراسات السابقة على الجوانب التقنية أو الإدارية للتحول الرقمي، من دون التوسع في تحليل أبعاده الاجتماعية والثقافية والتربوية وانعكاساته على طبيعة الضبط والعلاقات التربوية داخل المدرسة السعودية.

مشكلة الدراسة:

يشهد التعليم المعاصر تحولات متسارعة في ظل التوسع في تطبيقات التقنية والذكاء الاصطناعي والأنظمة الرقمية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة المؤسسات التعليمية ووظائفها التنظيمية



والتربوية والاجتماعية؛ فلم تعد المدرسة مؤسسة تقليدية يقتصر دورها على نقل المعرفة وضبط السلوك وفق أنظمة مباشرة وثابتة، بل أصبحت بيئة رقمية متشابكة تعتمد بصورة متزايدة على البيانات والمنصات الإلكترونية والحوكمة الرقمية ومؤشرات الأداء والتوثيق المستمر في إدارة العمل المدرسي والسلوك والانضباط.

وفي المملكة العربية السعودية، ارتبط هذا التحول بتوجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي أكدت أهمية تطوير التعليم وتنمية القدرات البشرية وتعزيز التحول الرقمي وبناء مجتمع معرفي قادر على مواكبة المتغيرات العالمية (رؤية المملكة العربية السعودية، 2016، ص 39). كما أكد برنامج تنمية القدرات البشرية أهمية تطوير البيئة التعليمية وتنمية المهارات الرقمية والمستقبلية ورفع جودة الممارسات التعليمية بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي والتحول الوطني (برنامج تنمية القدرات البشرية، 2021، ص 12).

وقد انعكس هذا التوجه بوضوح في الوثائق التنظيمية والتربوية الحديثة الصادرة عن وزارة التعليم؛ إذ نص الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام على أهمية «تفعيل التعليم الإلكتروني وتشجيعه بقنواته المختلفة ومنصاته المعتمدة»، وتنمية المهارات العلمية والسلوكية للطلبة، وتعزيز الاتجاهات الإيجابية بين منسوبي المدرسة وأولياء الأمور (وزارة التعليم، الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام، 1447هـ-ب، ص 7). كما أوضح الدليل ذاته أن المدرسة تسعى إلى بناء القيم وتنمية المهارات وإعداد جيل واعٍ قادر على مواجهة الحياة؛ مما يعكس اتساع الوظيفة التربوية والتنظيمية للمدرسة (وزارة التعليم، الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام، 1447هـ-ب، ص 7).

كما أظهرت إجراءات التوجيه الطلابي في مدارس التعليم العام اعتماد المدرسة على حصر الحالات الصحية والنفسية والاجتماعية والتربوية للطلاب، والتحديث المستمر للبيانات، واستخدام مؤشرات الأداء، وأتمتة الإجراءات المرتبطة بالتوجيه والمتابعة الطلابية (وزارة التعليم، إجراءات التوجيه الطلابي في مدارس التعليم العام، 1446هـ-أ، ص 138-139).

ويكشف ذلك عن انتقال التوجيه الطلابي من المتابعة التقليدية إلى المتابعة الرقمية القائمة على الحصر والتصنيف والتوثيق والتحليل المستمر للحالات الطلابية.

كما أوضح دليل توعوي للحد من التنمر توجه وزارة التعليم نحو بناء بيئة مدرسية آمنة تقوم على الوقاية والتوعية والتدخل المبكر، مع التركيز على التنمر الإلكتروني وتعزيز الشراكة مع الأسرة والتعامل مع السلوك الرقمي بوصفه قضية تربوية ونفسية واجتماعية (وزارة التعليم، دليل الحد من التنمر في البيئة المدرسية، 1445هـ-ه، ص 2-4).



وفي السياق ذاته، كشفت وثائق مدرستي تبرمج عن اتساع حضور الثقافة الرقمية داخل البيئة التعليمية؛ إذ نص دليل المستخدم - مدرستي تبرمج - على أن المبادرة تهدف إلى ترسيخ مفهوم التحول إلى مجتمع المعرفة الرقمية وتنمية المهارات الرقمية وتأصيل المواطنة الرقمية لدى الطلبة والمعلمين (وزارة التعليم، دليل المستخدم - مدرستي تبرمج، د.ت.، ص 3). كما أوضح دليل قائد/قائدة المدرسة لتسجيل ساعات التفعيل في مسابقة مدرستي تبرمج اعتماد المدرسة على مؤشرات الأداء الرقمية والتقارير ولوحات البيانات وقياس نسب التفاعل والمشاركة في البرامج الرقمية (وزارة التعليم، دليل قائد/قائدة المدرسة لتسجيل ساعات التفعيل في مسابقة مدرستي تبرمج، د.ت.، ص 4-5).

وتكشف هذه الوثائق مجتمعة عن تحول المدرسة السعودية من أنماط الضبط التقليدي القائم على الرقابة المباشرة والعقوبات إلى أنماط أكثر تعقيداً من الحوكمة الرقمية والضبط القائم على البيانات والمؤشرات والتوثيق الإلكتروني والتدخل الوقائي والمشاركة مع الأسرة وإدارة السلوك عبر الأنظمة والمنصات الرقمية.

وعلى الرغم من اتساع هذه التحولات داخل المدرسة السعودية، فإن معظم الدراسات السابقة ركزت على الجوانب التقنية أو الإدارية للتحول الرقمي أو تناولت الضبط المدرسي بوصفه إجراءً تنظيمياً تقليدياً، في حين ما تزال الدراسات التي بحثت إعادة تشكيل الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية في ظل الذكاء الاصطناعي والثقافة الرقمية من منظور تربوي نقدي محدودة.

ومن خلال عمل الباحثة الأولى في الميدان التربوي ومتابعتها للتحولات التنظيمية والرقمية داخل المدارس السعودية، برز اتساع الاعتماد على الأنظمة والمنصات والمؤشرات الرقمية في إدارة السلوك والانضباط والمتابعة اليومية، إلى جانب تغير أدوار القيادة المدرسية والتوجيه الطلابي والمعلم والأسرة في ظل البيئة الرقمية الجديدة؛ الأمر الذي يثير تساؤلات تربوية وأخلاقية حول طبيعة الضبط الاجتماعي المعاصر داخل المدرسة السعودية، وحدود العلاقة بين التقنية والسلطة التربوية، وأثر الحوكمة الرقمية في إعادة تشكيل العلاقات والممارسات داخل البيئة المدرسية.

ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في الحاجة إلى تحليل الكيفية التي أعادت بها الثقافة الرقمية والذكاء الاصطناعي والحوكمة الإلكترونية تشكيل الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية في ضوء الوثائق التنظيمية والتربوية والرقمية الحديثة الصادرة عن وزارة التعليم، والكشف عن الدلالات التربوية والتنظيمية والأخلاقية المرتبطة بهذا التحول. وتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: كيف أُعيد تشكيل الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية في ظل الذكاء الاصطناعي والثقافة الرقمية؟ ويتفرع منه الأسئلة الآتية:



- 1- كيف أعادت الثقافة الرقمية والذكاء الاصطناعي تشكيل الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية في ضوء الوثائق التنظيمية والتربوية والرقمية الصادرة عن وزارة التعليم؟
 - 2- ما ملامح التحول من الضبط الاجتماعي التقليدي إلى الضبط الرقمي في المدرسة السعودية كما تعكسه الوثائق التنظيمية والتربوية الحديثة؟
 - 3- كيف أسهمت الحوكمة الرقمية والمنصات الإلكترونية ومؤشرات الأداء في إعادة تشكيل آليات المتابعة والانضباط داخل البيئة المدرسية؟
 - 4- كيف تغيرت أدوار القيادة المدرسية والتوجيه الطلابي والمعلم والأسرة في إدارة السلوك والانضباط في ظل الثقافة الرقمية؟
 - 5- كيف عالجت الوثائق التنظيمية والتربوية الحديثة قضايا السلوك الرقمي والإلكتروني والمواطنة الرقمية داخل المدرسة السعودية؟
 - 6- ما الدلالات التربوية والتنظيمية والأخلاقية المرتبطة باتساع الضبط الرقمي داخل المدرسة السعودية، ولا سيما ما يتعلق بالخصوصية والشفافية والبعد الإنساني في التربية؟
- أهداف الدراسة:
- تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل الكيفية التي أعادت بها الثقافة الرقمية والذكاء الاصطناعي والحوكمة الإلكترونية تشكيل الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية في ضوء الوثائق التنظيمية والتربوية والرقمية الحديثة الصادرة عن وزارة التعليم، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:
- 1- تحليل الكيفية التي أعادت بها الثقافة الرقمية والذكاء الاصطناعي تشكيل الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية في ضوء الوثائق التنظيمية والتربوية والرقمية الصادرة عن وزارة التعليم.
 - 2- تحديد ملامح التحول من الضبط الاجتماعي التقليدي إلى الضبط الرقمي في المدرسة السعودية كما تعكسها الوثائق التنظيمية والتربوية الحديثة.
 - 3- الكشف عن دور الحوكمة الرقمية والمنصات الإلكترونية ومؤشرات الأداء في إعادة تشكيل آليات المتابعة والانضباط داخل البيئة المدرسية.
 - 4- تحليل التحولات التي طرأت على أدوار القيادة المدرسية والتوجيه الطلابي والمعلم والأسرة في إدارة السلوك والانضباط في ظل الثقافة الرقمية.
 - 5- الكشف عن معالجة الوثائق التنظيمية والتربوية الحديثة لقضايا السلوك الرقمي والإلكتروني والمواطنة الرقمية داخل المدرسة السعودية.
 - 6- استنباط الدلالات التربوية والتنظيمية والأخلاقية المرتبطة باتساع الضبط الرقمي داخل المدرسة السعودية، ولا سيما ما يتعلق بالخصوصية والشفافية والبعد الإنساني في التربية.



أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية:

تنبع الأهمية النظرية للدراسة الحالية من تناولها موضوع إعادة تشكيل الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية في ظل الذكاء الاصطناعي والثقافة الرقمية، بوصفه موضوعاً تربوياً حديثاً يتجاوز النظر إلى التقنية بوصفها أداة تعليمية فحسب إلى تحليل أثرها في بنية السلطة التربوية وآليات المتابعة وإدارة السلوك والعلاقة بين المدرسة والطالب والأسرة. وتزداد أهمية هذا الموضوع في ظل التحولات التنظيمية والرقمية التي تشهدها المدرسة السعودية، وما صاحبها من توسع في المنصات التعليمية والبيانات ومؤشرات الأداء والتوثيق الإلكتروني والبرامج الوقائية والإرشادية.

كما تستمد الدراسة أهميتها من ارتباطها بتوجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي أكدت تنمية القدرات البشرية والتحول نحو مجتمع معرفي قادر على التفاعل مع المتغيرات المستقبلية؛ وهو ما ينسجم مع توجهات التعليم السعودي نحو تنمية المهارات الرقمية والقيم والسلوكيات الداعمة لبناء المواطن القادر على المشاركة الفاعلة في التنمية الوطنية (رؤية المملكة العربية السعودية، 2016، ص 39؛ برنامج تنمية القدرات البشرية، 2021، ص 12).

وتبرز أهمية الدراسة في اعتمادها على تحليل وثائق رسمية صادرة عن وزارة التعليم تمثل مرجعاً تنظيمياً وتربوياً للممارسات المدرسية؛ فقد أكد الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام أهمية تفعيل التعليم الإلكتروني بقنواته ومنصاته المعتمدة، وتنمية مهارات الطالب العلمية والسلوكية، وتعزيز الاتجاهات الإيجابية بين منسوبي المدرسة وأولياء الأمور؛ مما يعكس انتقال المدرسة من دورها التقليدي إلى دور أكثر اتساعاً في إدارة التعلم والسلوك والقيم داخل بيئة رقمية منظمة (وزارة التعليم، الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام، 1447هـ-ب، ص 7).

وتتضح الأهمية النظرية كذلك في تحليل التحول من الضبط العقابي المباشر إلى الضبط الوقائي الموثق؛ إذ نصّت قواعد السلوك والمواظبة في دليلها الإجرائي على تفعيل الجانب الوقائي تجاه المخالفات السلوكية، وتوعية الطلاب وأولياء أمورهم، والتدرج في تطبيق الإجراءات وتوثيقها، وتوثيق المخالفات السلوكية إحصائياً ونوعياً؛ مما يكشف انتقال الضبط المدرسي من رد الفعل إلى التخطيط الوقائي والرصد المؤسسي (وزارة التعليم، قواعد السلوك والمواظبة: الدليل الإجرائي، 1444هـ، ص 5).

كما تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات التربوية المتعلقة بالتوجيه الطلابي والتدخلات التربوية؛ فقد بين دليل التدخلات التربوية أن وزارة التعليم تسعى إلى دعم الطلاب نفسياً واجتماعياً وتربوياً، ومعالجة مشكلات التسرب والغياب والتأخر الدراسي والرسوب من خلال تدخلات معرفية وسلوكية ووقائية



وعلاجية. كما عرّف المنهج الوقائي بأنه يهدف إلى وقاية الطلاب من الوقوع في المشكلات والكشف المبكر عنها
والحد من آثارها (وزارة التعليم، دليل التدخلات التربوية، 1445هـ-د، ص 5، 7).

وتظهر أهمية الدراسة أيضاً في ربط الضبط الاجتماعي بتنمية المهارات الحياتية والسلوك الإيجابي؛
إذ أوضحت ورش مهارات تعزيز النجاح في الحياة أن البرنامج يهدف إلى إكساب الطلبة مهارات السلوك
التوكيدي، والاتصال، والتفكير الناقد، وحل المشكلات، واتخاذ القرار، بما يعينهم على مواجهة المشكلات
وحماية أنفسهم من المخاطر، وهو ما يعكس انتقال المدرسة من ضبط السلوك فقط إلى بناء قدرات ذاتية
وقائية لدى الطالب (وزارة التعليم، ورش مهارات تعزيز النجاح في الحياة، 1444هـ، ص 5-6).

وتكتسب الدراسة أهمية إضافية من إبراز دور الأسرة بوصفها شريكاً في الضبط والتوجيه؛ إذ أكدت
وثيقة دور الأسرة في التوجيه المهني للأبناء أن الأسرة شريك أساسي مع المدرسة في توجيه مستقبل الأبناء
وتنمية قدراتهم وميولهم وقيمهم واتجاهاتهم؛ مما يوسع مفهوم الضبط الاجتماعي ليشمل العلاقة بين
المدرسة والأسرة والمجتمع (وزارة التعليم، دور الأسرة في دعم رحلة الطالب التعليمية، 1445هـ-ي، ص 2).
وبذلك تسهم الدراسة - نظرياً - في تقديم قراءة تربوية نقدية للتحويلات المرتبطة بالثقافة الرقمية والذكاء
الاصطناعي داخل المدرسة السعودية، من خلال تحليل الوثائق التنظيمية والتربوية والرقمية الحديثة
الصادرة عن وزارة التعليم، والكشف عن انعكاساتها على طبيعة الضبط الاجتماعي والعلاقات التربوية
داخل البيئة المدرسية.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

تنبع الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية من إمكانية الاستفادة من نتائجها في تطوير السياسات
والممارسات المدرسية المرتبطة بإدارة السلوك والانضباط داخل المدرسة السعودية، ولا سيما في ظل اتساع
الاعتماد على المنصات الرقمية ومؤشرات الأداء والتوثيق الإلكتروني والبرامج الوقائية والإرشادية.
وقد تفيد نتائج الدراسة صناع القرار في وزارة التعليم في مراجعة اللوائح والبرامج المرتبطة بالسلوك
والانضباط والتوجيه الطلابي، بما يحقق التوازن بين متطلبات التحول الرقمي والحفاظ على الأبعاد
الإنسانية والتربوية في التعامل مع الطالب. وتؤكد لائحة تقويم الطالب في التعليم العام لعام 2025م أهمية
وجود مرتكزات وأسس تنظيمية واضحة لتقويم الطالب؛ مما يعزز الحاجة إلى ربط التقويم بالسلوك
والانضباط والمتابعة التربوية في إطار منظم (وزارة التعليم، لائحة تقويم الطالب في التعليم العام، 2025م،
ص 2-3).

كما يمكن أن تسهم الدراسة في دعم القيادات المدرسية والموجهين الطلابيين والمعلمين في فهم التحويلات
المرتبطة بالضبط الرقمي والسلوك الإلكتروني، ولا سيما أن قواعد السلوك والمواظبة تضمنت تعريفات
للسلوك والتنمر الإلكتروني وإساءة استخدام المنصات التعليمية والجرائم المعلوماتية؛ مما يدل على انتقال



الضبط المدرسي إلى فضاء رقمي يتطلب وعيًا تربويًا وتنظيميًا جديدًا (وزارة التعليم، قواعد السلوك والمواظبة، 1444هـ، ص 6).

كما قد تساعد الدراسة في تطوير البرامج الوقائية والإرشادية داخل المدارس؛ إذ يؤكد دليل التدخلات التربوية أهمية تقديم الخدمة التوجيهية بمستوياتها الإنمائية والوقائية والعلاجية، ورفع مستوى وعي المعلمين والطلاب وأسرهم، وتمكين الطلاب من المهارات التي تساعد على تجاوز مشكلاتهم (وزارة التعليم، دليل التدخلات التربوية، 1445هـ-د، ص 6).

كما قد تسهم الدراسة في تعزيز الشراكة بين المدرسة والأسرة في متابعة السلوك والانضباط، ولا سيما أن وثائق وزارة التعليم تؤكد دور الأسرة في المتابعة والتوجيه وتنمية قدرات الأبناء وميولهم وقيمهم؛ وهو ما يجعل الأسرة طرفًا فاعلاً في منظومة الضبط الاجتماعي الحديثة، لا مجرد جهة خارجية تتلقى الإشعارات (وزارة التعليم، دور الأسرة في دعم رحلة الطالب التعليمية، 1445هـ-ي، ص 2).

وقد تفيد الدراسة أيضًا الباحثين والمهتمين بمجال أصول التربية والسياسات التربوية، من خلال فتح مسار بحثي أعمق لدراسة قضايا الضبط الرقمي والسلوك الإلكتروني والحوكمة الرقمية والمواطنة الرقمية وأثر الذكاء الاصطناعي في تشكيل العلاقات التربوية داخل المدرسة السعودية.

حدود الدراسة:

أولاً: الحدود الموضوعية:

تقتصر الدراسة الحالية على تحليل التحولات المرتبطة بإعادة تشكيل الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية في ظل الذكاء الاصطناعي والثقافة الرقمية، من خلال دراسة العلاقة بين الحوكمة الرقمية والتعليم الإلكتروني والمنصات التعليمية وآليات المتابعة والتوثيق والسلوك الرقمي والتدخلات التربوية وأدوار القيادة المدرسية والتوجيه الطلابي والأسرة داخل البيئة التعليمية السعودية.

كما تركز الدراسة على تحليل الأبعاد التنظيمية والتربوية المرتبطة بالانضباط والسلوك والمواظبة، في ضوء الوثائق التنظيمية والتربوية الحديثة الصادرة عن وزارة التعليم، التي أكدت أهمية بناء بيئة مدرسية منظمة وأمنة تقوم على تعزيز السلوك الإيجابي والوقاية والمتابعة والتوثيق والتحول الرقمي.

ووفقاً لقواعد السلوك والمواظبة في إصدارها الرابع، تسعى وزارة التعليم إلى «تعزيز بناء الشخصية المتوازنة فكرياً وعلمياً وثقافياً» و«ترسيخ القيم والسلوك الإيجابي»، مع «إعداد آلية مقننة وضابطة لجميع إجراءات التعامل التربوي مع مواقف الطلاب وسلوكهم»، إضافةً إلى إدراج «قواعد السلوك والمواظبة الرقمية» مواكبةً للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد (وزارة التعليم، قواعد السلوك والمواظبة، 1444هـ، ص 4).



كما تتناول الدراسة موضوع السلوك الرقمي وآداب التعامل داخل المنصات التعليمية، في ضوء ما تضمنه دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي من تنظيم للحضور والانصراف والمشاركة الصفية والتواصل والنشر الإلكتروني والتقييمات الإلكترونية داخل البيئة التعليمية الرقمية (وزارة التعليم، دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي، 1443هـ-ب، ص 3).

وتستفيد الدراسة من الدليل الإجرائي لقواعد السلوك والمواظبة للمرحلتين المتوسطة والثانوية، الذي أكد أهمية «تفعيل الجانب الوقائي تجاه المخالفات السلوكية» و«التدرج في تطبيق الإجراءات وتوثيقها» و«توعية الطلاب وأولياء أمورهم بقواعد السلوك والمواظبة»، إضافة إلى «توثيق مخالفات الطلبة السلوكية إحصائياً ونوعياً»؛ لإعداد البرامج الوقائية والعلاجية المناسبة (وزارة التعليم، قواعد السلوك والمواظبة: الدليل الإجرائي، 1444هـ، ص 5).

كما تتناول الدراسة البرامج الوقائية والتنموية المرتبطة ببناء السلوك الإيجابي داخل المدرسة السعودية، إذ أوضح الدليل الإجرائي لمشروع المدارس المعززة للسلوك الإيجابي أن البرنامج يهدف إلى تعزيز السلوك الإيجابي، وتنمية الشراكة المجتمعية، وبناء بيئة تربوية داعمة ومحفزة داخل المدرسة (وزارة التعليم، الدليل الإجرائي لمشروع المدارس المعززة للسلوك الإيجابي، 1443هـ-أ، ص 4-5).

وتستفيد الدراسة كذلك من البرامج المرتبطة بالتوجيه الطلابي وتنمية المهارات الحياتية، إذ أكدت ورش مهارات تعزيز النجاح في الحياة أهمية تنمية مهارات التفكير الناقد، والاتصال، والسلوك التوكيدي، وحل المشكلات، بما يساعد الطلبة على مواجهة التحديات وحماية أنفسهم من المخاطر (وزارة التعليم، ورش مهارات تعزيز النجاح في الحياة، 1444هـ، ص 5).

كما تشمل الدراسة الوثائق المرتبطة بالرعاية النفسية والاجتماعية للفئات الخاصة من الطلبة؛ إذ أوضح برنامج رعاية لدعم الفئات الخاصة من الطلبة أن البرنامج يهدف إلى تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية والتربوية، وتنمية المهارات الحياتية والسلوكية، وتعزيز الشراكة مع الجهات ذات العلاقة (وزارة التعليم، برنامج رعاية لدعم الفئات الخاصة من الطلبة، 1446هـ-ب، ص 3).

وتتناول الدراسة كذلك الجوانب المرتبطة بالإرشاد النفسي والتعامل مع الأزمات داخل البيئة التعليمية، في ضوء ما أكدته دليل الإرشاد وقت الأزمات من أهمية التوجيه والإجراءات الإرشادية، وتكامل الأدوار بين المدرسة والأسرة والطالب في التعامل مع الأزمات والآثار النفسية المرتبطة بها (وزارة التعليم، الإرشاد وقت الأزمات، 1445هـ-أ، ص 3).

كما تستفيد الدراسة من وثيقة التشكيلات الإشرافية والمدرسية لشاغلي الوظائف التعليمية، التي أكدت أهمية حوكمة الإجراءات التنظيمية، وتطوير الأداء الإداري، وتنظيم الأدوار والمسؤوليات داخل



المدرسة، بما ينسجم مع متطلبات التحول الإداري والرقمي في وزارة التعليم (وزارة التعليم، وثيقة التشكيلات الإشرافية والمدرسية لشاغلي الوظائف التعليمية، 1445هـ-ل، ص 4-5).

كما تستفيد الدراسة من مجموعة الأدلة واللوائح التنظيمية المعتمدة في وزارة التعليم، التي تشمل اللوائح المرتبطة بالسلوك والمواظبة والتوجيه الطلابي والتقويم والتحول الرقمي والحضور والغياب والحوكمة والشراكة المجتمعية، بوصفها إطاراً تنظيمياً يحكم الممارسات التربوية والإدارية داخل المدرسة السعودية.

ثانياً: الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة الحالية على مدارس التعليم العام التابعة لوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، بوصفها البيئة التنظيمية والتربوية التي تطبق فيها اللوائح والوثائق والسياسات المرتبطة بالسلوك والانضباط والتحول الرقمي والتوجيه الطلابي.

ثالثاً: الحدود الزمانية:

تحدد الدراسة زمنياً بالوثائق واللوائح التنظيمية والتربوية والرقمية الحديثة الصادرة خلال مرحلة التحول الرقمي المرتبطة برؤية المملكة العربية السعودية 2030، وبخاصة الوثائق الصادرة أو المحدثة خلال الفترة من 1437هـ إلى 1447هـ، الموافقة تقريباً للفترة من 2016م إلى 2025م؛ وهي المرحلة التي شهدت توسعاً ملحوظاً في التعليم الإلكتروني والمنصات الرقمية والحوكمة الإلكترونية والبرامج الوقائية والإرشادية وآليات التوثيق والمتابعة الرقمية داخل المدرسة السعودية.

رابعاً: الحدود المنهجية:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج النوعي ذي الطابع التفسيري التحليلي، واستخدمت تحليل الوثائق أداة رئيسة لها؛ للكشف عن التحولات المرتبطة بالضبط الاجتماعي والسلوك الرقمي والحوكمة الإلكترونية والثقافة الرقمية داخل المدرسة السعودية.

كما اعتمدت الدراسة على التحليل التربوي النقدي لمضامين اللوائح والأدلة التنظيمية والبرامج التربوية وربطها بالسياقات الاجتماعية والتنظيمية المرتبطة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي داخل البيئة التعليمية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

أولاً: الضبط الاجتماعي:

يُعرّف الضبط الاجتماعي بأنه مجموعة القواعد والآليات والإجراءات الرسمية وغير الرسمية التي يستخدمها المجتمع أو المؤسسة لتنظيم سلوك الأفراد، والمحافظة على استقرار النظام الاجتماعي، وتحقيق التوافق مع القيم والمعايير السائدة (Ross, 1901).



وفي السياق التربوي، يرتبط الضبط الاجتماعي بالأنظمة والإجراءات والبرامج التربوية التي تهدف إلى تنظيم سلوك الطلبة وتعزيز الانضباط داخل البيئة المدرسية. وقد أكدت وزارة التعليم في قواعد السلوك والمواظبة أن الهدف يتمثل في «تعزيز سلوك الطالب وضبطه وتقويمه» وبناء شخصيته «الإسلامية والوطنية والفكرية معرفيًا ومهاريًا وقيميًا»، إضافة إلى إيجاد «ثقافة مدرسية تشجع على الانضباط» داخل المدرسة (وزارة التعليم، قواعد السلوك والمواظبة: الدليل الإجرائي، 1444هـ، ص 4).

ويُعرف الضبط الاجتماعي إجرائيًا في الدراسة الحالية بأنه مجموعة الأنظمة والإجراءات والممارسات التنظيمية والتربوية والرقمية التي تستخدمها المدرسة السعودية لتنظيم السلوك والانضباط والمتابعة والتوجيه داخل البيئة التعليمية في ظل الثقافة الرقمية والذكاء الاصطناعي.

ثانيًا: الثقافة الرقمية:

تشير الثقافة الرقمية إلى منظومة القيم والمعارف والمهارات والممارسات المرتبطة باستخدام التقنية والمنصات الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة داخل المجتمع.

وفي البيئة التعليمية، ترتبط الثقافة الرقمية بقدرة الطلبة والمعلمين على التفاعل الواعي والمسؤول مع المنصات الرقمية والتقنيات الحديثة وأدوات التعليم الإلكتروني. وقد أكدت وثائق وزارة التعليم أهمية «التحول إلى مجتمع المعرفة الرقمية» وتنمية المهارات الرقمية وتأصيل المواطنة الرقمية لدى الطلبة والمعلمين (وزارة التعليم، دليل المستخدم – مدرستي ترمج، د.ت.، ص 3).

كما أشار دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي إلى تنظيم السلوك الرقمي داخل المنصات التعليمية وآداب الحضور والمشاركة والتواصل والنشر الإلكتروني داخل البيئة التعليمية الرقمية (وزارة التعليم، دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي، 1443هـ-ب، ص 3).

وتُعرف الثقافة الرقمية إجرائيًا في الدراسة الحالية بأنها مجموعة القيم والممارسات والأنظمة الرقمية المرتبطة باستخدام المنصات التعليمية والتقنيات الحديثة داخل المدرسة السعودية وما يرتبط بها من سلوك رقمي ومتابعة إلكترونية وتفاعل تربوي.

ثالثًا: الذكاء الاصطناعي:

يُعرف الذكاء الاصطناعي بأنه مجموعة الأنظمة والتطبيقات التقنية القادرة على محاكاة بعض القدرات الذهنية البشرية، مثل التحليل والتنبؤ واتخاذ القرار ومعالجة البيانات والتفاعل الذكي مع المستخدمين (UNESCO, 2023).

ويُعرف الذكاء الاصطناعي إجرائيًا في الدراسة الحالية بأنه التطبيقات والأنظمة الرقمية الذكية المستخدمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة داخل المدرسة السعودية، التي تسهم في عمليات المتابعة والتوثيق والتحليل وقياس الأداء وإدارة السلوك والانضباط داخل البيئة التعليمية.



رابعًا: الحوكمة الرقمية:

تشير الحوكمة الرقمية إلى استخدام الأنظمة والمنصات والتقنيات الرقمية في تنظيم الإجراءات الإدارية ورفع كفاءة الأداء وتعزيز المتابعة والتوثيق والشفافية داخل المؤسسات. وقد كشفت الوثائق التنظيمية الصادرة عن وزارة التعليم عن اتساع الممارسات المرتبطة بالحوكمة الرقمية داخل المدرسة السعودية، من خلال استخدام مؤشرات الأداء والتوثيق الإلكتروني والمنصات التعليمية ولوحات المتابعة وأتمتة الإجراءات المرتبطة بالتوجيه والمتابعة والانضباط المدرسي (وزارة التعليم، إجراءات التوجيه الطلابي في مدارس التعليم العام، 1446هـ-ب، ص 138-139). كما أكدت وثيقة التشكيلات الإشرافية والمدرسية لشاغلي الوظائف التعليمية أهمية تنظيم الأدوار والإجراءات وتطوير الأداء الإداري والإشرافي داخل المدرسة (وزارة التعليم، وثيقة التشكيلات الإشرافية والمدرسية لشاغلي الوظائف التعليمية، 1445هـ-ل، ص 4-5). وتُعرف الحوكمة الرقمية إجرائيًا في الدراسة الحالية بأنها مجموعة الإجراءات والأنظمة والمنصات الرقمية التي تستخدمها المدرسة السعودية في تنظيم الأداء والتوثيق والمتابعة وقياس المؤشرات وإدارة السلوك والانضباط داخل البيئة التعليمية.

خامسًا: السلوك الرقمي:

يُقصد بالسلوك الرقمي مجموعة الممارسات والتفاعلات التي يقوم بها الفرد داخل البيئة الرقمية، وتشمل أساليب التواصل والمشاركة والنشر الإلكتروني والتعامل مع المنصات والوسائط الرقمية (وزارة التعليم، دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي، 1445هـ-و). وقد أوضح دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي آداب السلوك الرقمي المرتبطة بالحضور والانصراف والمشاركة الصفية والتواصل الإلكتروني والتقييمات الإلكترونية داخل المنصات التعليمية (وزارة التعليم، دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي، 1443هـ-ب، ص 3). كما أكدت قواعد السلوك والمواظبة أهمية الالتزام بالسلوك الإيجابي أثناء استخدام التعليم الإلكتروني والمنصات التعليمية الرقمية (وزارة التعليم، قواعد السلوك والمواظبة، 1444هـ، ص 7). ويُعرف السلوك الرقمي إجرائيًا في الدراسة الحالية بأنه أنماط التفاعل والاستخدام المرتبطة بالمنصات والتقنيات الرقمية داخل المدرسة السعودية وما يرتبط بها من ضوابط سلوكية وتنظيمية وتربوية.

سادسًا: التدخلات التربوية:

تشير التدخلات التربوية إلى الإجراءات والبرامج الوقائية والعلاجية والإنمائية التي تقدمها المدرسة لمعالجة المشكلات السلوكية أو التعليمية أو النفسية والاجتماعية لدى الطلبة.



وقد أكد دليل التدخلات التربوية أهمية تقديم خدمات توجيهية «إنمائية ووقائية وعلاجية» ومعالجة مشكلات الغياب والتأخر الدراسي والتسرب وتنمية وعي الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور بالمشكلات السلوكية وأساليب التعامل معها (وزارة التعليم، دليل التدخلات التربوية، 1445هـ-د، ص 5-6). ويُعرف التدخل التربوي إجرائيًا في الدراسة الحالية بأنه مجموعة الإجراءات والبرامج الوقائية والعلاجية والتنظيمية التي تطبقها المدرسة السعودية لمعالجة المشكلات السلوكية وتعزيز الانضباط والتكيف داخل البيئة التعليمية.

سابعًا: المدرسة السعودية:

يقصد بالمدرسة السعودية مؤسسات التعليم العام التابعة لوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، التي تعمل وفق الأنظمة واللوائح والسياسات التعليمية والتنظيمية المعتمدة رسميًا. وقد أوضح الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام أن المدرسة «مؤسسة تربوية تسعى إلى تنمية القيم والمهارات والمعارف، وبناء شخصية الطالب، وتوفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة ومنظمة» (وزارة التعليم، الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام، 1447هـ-ب، ص 7). وتُعرف المدرسة السعودية إجرائيًا في الدراسة الحالية بأنها مدارس التعليم العام التابعة لوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية التي تطبق اللوائح والوثائق التنظيمية والتربوية والرقمية المرتبطة بالسلوك والانضباط والتحول الرقمي داخل البيئة التعليمية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يُعد الضبط الاجتماعي من المفاهيم المركزية في علم الاجتماع التربوي؛ لارتباطه بتنظيم سلوك الأفراد داخل المؤسسات الاجتماعية والمحافظة على استقرار النسق القيمي والتنظيمي. وقد عرّف روس (Ross, 1901) الضبط الاجتماعي بأنه مجموعة الوسائل التي يستخدمها المجتمع لحمل أفرادها على التوافق مع المعايير المقبولة، ويُعد كتابه Control Social، الصادر عام 1901، من الأعمال الكلاسيكية في هذا المجال.

وفي السياق المدرسي، لا يقتصر الضبط الاجتماعي على العقوبة أو إلزام الطالب بالقواعد، بل يتجاوز ذلك إلى بناء السلوك وتوجيه الذات وترسيخ القيم وتنظيم العلاقات داخل المدرسة. وتؤكد وثيقة قواعد السلوك والمواظبة لطلاب وطالبات التعليم العام، الإصدار الرابع أن وزارة التعليم تسعى إلى «تعزيز بناء الشخصية المتوازنة فكريًا وعلميًا وثقافيًا» و«ترسيخ القيم والسلوك الإيجابي»، مع إعداد «آلية مقننة وضابطة» للتعامل التربوي مع مواقف الطلاب وسلوكهم وإدراج قواعد السلوك والمواظبة الرقمية مواكبة للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد (وزارة التعليم، قواعد السلوك والمواظبة، 1444هـ، ص 4).



أولاً: الضبط الاجتماعي في المؤسسة التعليمية:

يُقصد بالضبط الاجتماعي في المؤسسة التعليمية مجموعة القواعد والإجراءات والبرامج والعلاقات التي تعمل على توجيه سلوك الطلبة وضبطه وفق القيم والمعايير التربوية والاجتماعية. ويظهر الضبط في المدرسة في صورتين: ضبط رسمي يتمثل في اللوائح والأنظمة والعقوبات والتوثيق، وضبط غير رسمي يتمثل في الثقافة المدرسية والقُدوة والعلاقات الإنسانية والتوجيه والشاركة مع الأسرة.

وتكشف الوثائق الوزارية أن المدرسة السعودية تجمع بين هذين النمطين؛ ففي قواعد السلوك والمواظبة يظهر الضبط الرسمي من خلال تصنيف المشكلات السلوكية وتحديد الأدوار والمسؤوليات وآليات المواظبة والحسم والإجراءات، كما يرد في الفهرس تخصيص فصول كاملة للمشكلات السلوكية وآداب السلوك الرقمي والمشكلات السلوكية في التعليم عن بعد وأحكام المواظبة (وزارة التعليم، قواعد السلوك والمواظبة، 1444هـ، ص 3). وفي المقابل، يظهر الضبط غير الرسمي في تركيز الوثيقة على بناء الشخصية المتوازنة وترسيخ القيم والسلوك الإيجابي، لا مجرد ضبط المخالفة بعد وقوعها (وزارة التعليم، قواعد السلوك والمواظبة، 1444هـ، ص 4).

وتؤكد وثيقة الدليل الإجرائي لبرنامج المدارس المعززة للسلوك الإيجابي هذا التحول؛ إذ لا تجعل السلوك موضوعاً عقابياً فقط، بل موضوعاً تربوياً إنمائياً، من خلال محاور تشمل مدخل البرنامج، أدوار ذوي العلاقة، أساليب تعزيز السلوك الإيجابي، الشراكة المجتمعية وآلية التنفيذ والخطة التنفيذية (وزارة التعليم، الدليل الإجرائي لبرنامج المدارس المعززة للسلوك الإيجابي، 1443هـ-أ، ص 4). وهذا يعني أن المدرسة تتحول من مؤسسة «تردع السلوك» إلى مؤسسة «تدير السلوك» وتبنيه وتعيد توجيهه.

ثانياً: فوكو والضبط المدرسي: من العقوبة إلى المراقبة:

تُعد نظرية ميشيل فوكو من أهم المداخل النقدية لفهم التحولات الحديثة في الضبط المدرسي؛ ففي كتابه Discipline and Punish يوضح فوكو أن السلطة الحديثة لم تعد تعتمد أساساً على العقاب العلني المباشر، بل على المراقبة والتصنيف والتوثيق والتقويم وإنتاج المعرفة حول الأفراد. وي طرح فوكو مفهوم «البانوبتيكون»؛ إذ تصبح إمكانية المراقبة الدائمة كافية لجعل الفرد يضبط ذاته حتى من دون حضور مباشر للسلطة (Foucault، 1977، pp. 195-228).

ومن هذا المنظور، يمكن قراءة المدرسة الحديثة بوصفها مؤسسة انضباطية لا تكتفي بتعليم الطالب، بل تنتج عنه معرفة مستمرة من خلال السجلات والدرجات والتقارير والحضور والغياب والمخالفات ومؤشرات الأداء وسلوكياته الرقمية. ويتضح ذلك في دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي؛ إذ لا يكتفي الدليل بتوجيه عام للسلوك، بل يحدد نطاق الوثيقة والفئات المستهدفة والمصطلحات وآداب السلوك الرقمي العامة والسلوك في الفصل الافتراضي والحضور والانصراف والمشاركة الصفية والتواصل



والنشر الإلكتروني والتقييمات الإلكترونية (وزارة التعليم، دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي، 1443هـ- ب، ص 3).

كما يظهر المنطق الفوكوي في تنظيم الحضور والانصراف الرقمي؛ إذ يوجه الدليل الطالب إلى الانضباط في حضور الحصص الافتراضية في الوقت المحدد وتجنب فتح أكثر من نافذة أثناء الحصة وعدم الدخول بحساب طالب آخر وضبط استخدام الكاميرا والميكروفون (وزارة التعليم، دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي، 1443هـ- ب، ص 10). وهذا يعكس انتقال الضبط من المكان المدرسي المادي إلى الفضاء الرقمي؛ حيث يصبح الطالب مرئيًا من خلال حضوره الرقمي، مشاركته، تفاعله، التزامه وامتناله للمنصة. ومن خلال هذا التحليل، يمكن القول إن الضبط المدرسي في ظل الثقافة الرقمية لم يعد يعتمد على «رؤية المعلم للطالب» فقط، بل على «قابلية الطالب للتتبع والتوثيق داخل النظام». وهذه نقطة مركزية في قراءة فوكو؛ لأن السلطة الحديثة لا تعمل فقط حين تعاقب، بل حين تراقب وتصنف وتنتج معرفة منظمة عن الأفراد.

ثالثًا: الحوكمة التنظيمية وإعادة هندسة السلطة المدرسية:

تتصل الحوكمة المدرسية الحديثة بمنطق الضبط الاجتماعي؛ لأنها تعيد توزيع الأدوار والمسؤوليات، وتحدد الصلاحيات، وتنظم العلاقات داخل المدرسة. وتكشف وثيقة التشكيلات الإشرافية والمدرسية لشاغلي الوظائف التعليمية عن تحول واضح في بنية التنظيم المدرسي؛ إذ تشير إلى «إعادة هندسة التنظيم الإداري وتطويره» بهدف تجويد الأداء الإداري، كما تؤكد الحاجة إلى «حوكمة عمليات الترشيح والاختيار والتوزيع»، وتحديث الضوابط الخاصة بالتشكيلات المدرسية وإجراءات الترشيح والتكليف والإنهاء (وزارة التعليم، وثيقة التشكيلات الإشرافية والمدرسية لشاغلي الوظائف التعليمية، 1445هـ- ل، ص 4).

وتحدد الوثيقة كذلك أن مدير المدرسة هو «المسؤول الأول عن تنفيذ السياسات التعليمية» داخل المدرسة، وأن الموجه الطلابي مسؤول عن تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للطالب، بما يساعده على فهم ذاته وتنمية إمكاناته وحل مشكلاته وتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي والمهني والتربوي (وزارة التعليم، وثيقة التشكيلات الإشرافية والمدرسية لشاغلي الوظائف التعليمية، 1445هـ- ل، ص 7).

وتكشف هذه النصوص أن الضبط الاجتماعي لم يعد مسؤولية جهة واحدة داخل المدرسة، بل أصبح موزعًا بين القيادة المدرسية والموجه الطلابي والمعلم والأسرة والأنظمة الرقمية. وينسجم ذلك مع القراءة الفوكوية للسلطة بوصفها شبكة علاقات لا تتمركز في شخص واحد، بل تنتشر عبر الإجراءات والمهام والملفات والتقارير والمعايير.



رابعًا: الثقافة الرقمية والسلوك الرقمي:

تمثل الثقافة الرقمية أحد أهم التحولات التي أعادت تشكيل الضبط الاجتماعي المدرسي؛ فالثقافة الرقمية لا تعني فقط امتلاك مهارات استخدام التقنية، بل تعني أيضًا تنظيم السلوك داخل الفضاء الرقمي وضبط التفاعل وحماية الخصوصية والالتزام بالقيم والأخلاقيات الرقمية. ويعرّف دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي آداب السلوك الرقمي بأنها «السلوكيات والإجراءات الصحيحة المتوقعة من مستخدم منصة مدرستي على اختلاف فئاتهم»، كما يعرف المعلومات الشخصية والتعلم الإلكتروني والخصوصية ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، بما يدل على انتقال المدرسة إلى تنظيم السلوك داخل فضاء رقمي قانوني وأخلاقي (وزارة التعليم، دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي، 1443هـ-ب، ص 5).

كما تنص الوثيقة على أن آداب السلوك الرقمي تشمل السلوك الرقمي العام، والسلوك في الفصل الافتراضي، والحضور والانصراف، والمشاركة الصفية، والتواصل والنشر الإلكتروني، والبريد الإلكتروني، والتقييمات الإلكترونية بما فيها الاختبارات والواجبات والمشاريع (وزارة التعليم، دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي، 1443هـ-ب، ص 6، 8).

ويكشف ذلك أن المدرسة السعودية لم تعد تضبط الطالب داخل الفصل فقط، بل تنظم هويته الرقمية وزمن دخوله وخروجه واستخدامه الكاميرا والميكروفون والنشر الإلكتروني والمحادثة الجانبية والاختبارات الرقمية والأمانة الأكاديمية وحماية المعلومات الشخصية؛ فالسلوك المدرسي امتد من الجسد الحاضر في الفصل إلى «الأثر الرقمي» الذي يتركه الطالب داخل المنصة.

خامسًا: الذكاء الاصطناعي وتحول الضبط إلى ضبط قائم على البيانات:

يمثل الذكاء الاصطناعي مرحلة أكثر تقدمًا من التحول الرقمي؛ لأنه لا يكفي بجمع البيانات أو توثيقها، بل يتيح تحليلها وتصنيفها واستنتاج الأنماط والتنبؤ بالمخاطر ودعم القرار. وتشير اليونسكو في إرشاداتها حول الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم والبحث إلى ضرورة تطوير سياسات وتنظيمات وقدرات بشرية تضمن أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة تخدم المعلمين والمتعلمين والباحثين، وأن تُدار مخاطره ضمن رؤية إنسانية للتعليم. كما يشير تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول حوكمة الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم إلى أن الدول بدأت بناء أطر تنظيمية لاستخدامه، مع مراعاة ممارسات الطلاب والمعلمين ومخاطر الاستخدام (UNESCO, 2023; OECD, 2023).

وفي ضوء ذلك، يمكن فهم الذكاء الاصطناعي بوصفه امتدادًا لمنطق الضبط الرقمي، لا بمعنى السيطرة القسرية، بل بمعنى تحويل السلوك والأداء والتفاعل إلى بيانات قابلة للتحليل؛ فعندما تسجل المنصات التعليمية الحضور والمشاركة والاختبارات والواجبات والمخالفات والغياب والتأخر ونتائج التقويم،



فإنها تفتح المجال أمام أنظمة أكثر تقدماً تستطيع قراءة الأنماط وتوقع التعثر وتحديد الفئات الأكثر احتياجاً إلى التدخل.

وهذا يتصل بما يظهر في دليل التدخلات التربوية، إذ يربط الدليل بين المشكلات الطلابية وآثارها على الطالب والأسرة والمدرسة والمجتمع، مثل التأخر الدراسي، الرسوب، الغياب، الانقطاع، التسرب، الغش، العنف المدرسي وضعف مخرجات التعليم (وزارة التعليم، دليل التدخلات التربوية، 1445هـ-د، ص 11). ومن هنا يصبح الذكاء الاصطناعي، إذا وُظف تربوياً، أداة لتحليل المؤشرات المبكرة لهذه المشكلات، لا أداة للعقوبة وحدها.

غير أن هذا التحول يثير إشكالات أخلاقية مهمة، أبرزها: الخصوصية، العدالة، الشفافية، تحيز الخوارزميات، وحق الطالب في ألا يتحول إلى «ملف بيانات» فقط. وهنا تتقاطع الدراسة مع فوكو؛ لأن السلطة المعاصرة لا تراقب الجسد فقط، بل تراقب البيانات التي ينتجها الجسد داخل المؤسسة التعليمية. سادساً: التدخلات التربوية والضبط الوقائي:

تكشف الوثائق الوزارية أن المدرسة السعودية تتجه نحو الضبط الوقائي والعلاجي، لا الضبط العقابي فحسب. ويوضح دليل التدخلات التربوية أنه صُمم لمساعدة الموجهين الطلابيين على التعامل مع الطلاب المعرضين للمشكلات أو الذين يعانون منها فعلاً، من خلال مستويات إنمائية ووقائية وعلاجية، ورفع وعي المعلمين والطلاب وأسرهم، وتمكين الطلاب من المهارات التي يتضمنها الدليل (وزارة التعليم، دليل التدخلات التربوية، 1445هـ-د، ص 6).

كما يركز الدليل على المهارات الاجتماعية بوصفها أداة لبناء شخصية الطالب ونموه التعليمي والسلوكي. وتشمل هذه المهارات التحكم في المشاعر، والثقة بالنفس، وحل المشكلات، وتجنب العدوان، وخفض التعرض للخطر، والتحكم في الاندفاع، وإدارة الغضب والصراعات (وزارة التعليم، دليل التدخلات التربوية، 1445هـ-د، ص 37).

وتتسق هذه الرؤية مع برنامج رعاية لدعم الفئات الخاصة من الطلبة، الذي يهدف إلى تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية والتربوية، وتفعيل دور المدرسة في تحقيق تكيف الطلبة مع البيئة المدرسية، وتنمية المهارات الحياتية والسلوكية، وتعزيز الشراكة مع الجهات ذات العلاقة (وزارة التعليم، برنامج رعاية لدعم الفئات الخاصة من الطلبة، 1446هـ-ب، ص 3).

وهذا يعني أن الضبط الاجتماعي الحديث داخل المدرسة السعودية لا يعمل عند وقوع المخالفة فحسب، بل يسبقها من خلال الوقاية والدعم والتوجيه وبناء المهارات وتحسين البيئة المدرسية.



سابعاً: الأسرة بوصفها شريكاً في الضبط الاجتماعي:

لم تعد الأسرة في التصور التنظيمي الحديث جهةً خارجيةً تتلقى البلاغات أو تُستدعى عند حدوث مشكلة فقط، بل أصبحت شريكاً في بناء السلوك والانضباط. وتوضح وثيقة دور الأسرة في دعم رحلة الطالب التعليمية أن على ولي الأمر توفير بيئة منزلية آمنة ومحفزة للتعلم، وتوجيه الأبناء إلى استخدام التقنية بطريقة إيجابية، والتواصل الفعال مع المدرسة، وتشجيع السلوك الإيجابي داخل المدرسة وخارجها، والحرص على الانضباط والحضور وعدم الغياب دون عذر (وزارة التعليم، دور الأسرة في دعم رحلة الطالب التعليمية، 1445هـ-ي، ص 2).

ويوسع ذلك مفهوم الضبط الاجتماعي من كونه وظيفة مدرسية داخلية إلى شبكة تربوية مشتركة بين المدرسة والأسرة والأنظمة الرقمية. ومن واقع الخبرة الميدانية للباحثة الأولى بوصفها مديرةً لمدرسة، لم تعد العلاقة مع الأسرة مرتبطة بالمقابلات الحضورية فقط، بل أصبحت تمر عبر قنوات رقمية وإشعارات ومنصات ورسائل ومتابعة للحضور وسجلات وتوثيق مستمر؛ مما جعل الأسرة طرفاً مباشراً في الضبط الرقمي والتربوي.

يتضح من العرض السابق أن الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية يشهد تحولاً عميقاً من الضبط التقليدي القائم على العقوبة والمراقبة المباشرة إلى ضبط متعدد المستويات يجمع بين التنظيم والحوكمة والتوثيق والمتابعة الرقمية والتدخل الوقائي والرعاية النفسية والشراكة الأسرية والذكاء الاصطناعي.

وتساعد نظرية فوكو في تفسير هذا التحول؛ إذ تكشف أن السلطة التربوية لم تعد تظهر فقط في صورة العقوبة أو الأمر المباشر، بل تعمل عبر المراقبة والتصنيف والتوثيق وإنتاج المعرفة وتحويل الطالب إلى موضوع للمتابعة والتحليل. وفي السياق الرقمي، يتوسع هذا المنطق ليشمل المنصات التعليمية والسلوك الرقمي ومؤشرات الأداء والحضور الإلكتروني والتقييمات الرقمية وبيانات التفاعل.

وبذلك، يمكن القول: إن الثقافة الرقمية والذكاء الاصطناعي لم يلغيا الضبط الاجتماعي داخل المدرسة السعودية، بل أعادا تشكيله ضمن منظومة أكثر تعقيداً تجمع بين الأبعاد التنظيمية والرقمية والوقائية والأخلاقية. وتمهد هذه القراءة لتحليل الوثائق الوزارية بوصفها نصوصاً تكشف تحولات السلطة التربوية والضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية المعاصرة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

أجرت الشهري (Al-Shahri, 2024) دراسةً بعنوان «درجة الوعي بمفاهيم المواطنة الرقمية لدى طالبات السنة الأولى المشتركة بجامعة الملك سعود»، هدفت إلى التعرف على مستوى الوعي بمفاهيم المواطنة الرقمية لدى الطالبات، والكشف عن مدى إدراكهن لأبعاد السلوك الرقمي والمسؤولية الأخلاقية



المرتبطة باستخدام البيئة الرقمية في المجال التعليمي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات. وتوصلت النتائج إلى ارتفاع مستوى الوعي بالمواطنة الرقمية لدى أفراد الدراسة، كما أظهرت أهمية تعزيز السلوك الرقمي الآمن، والمسؤولية الأخلاقية، وآداب التعامل في البيئات الرقمية. وتبرز أهمية هذه الدراسة في تأكيد ارتباط الثقافة الرقمية بالسلوك المسؤول والأخلاقي داخل البيئة التعليمية.

وفي السياق نفسه، أجرت الزامل (Al-Zamil, 2022) دراسة بعنوان «سلوكيات المواطنة الرقمية للأبناء ودور الأسرة السعودية في تنميتها: سلوكيات المواطنة "المظاهر والمفاهيم"»، هدفت إلى تحديد سلوكيات المواطنة الرقمية في الأسرة السعودية، وبيان دور الأسرة في تنميتها لدى الأبناء، واقتراح آليات لتعزيز هذا الدور. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت المسح الاجتماعي بالعينة المتاحة على عينة قوامها (90) أسرة من مدينتي الرياض والقصيم. وأظهرت النتائج أهمية دور الأسرة في تنمية الاستخدام المسؤول والأمن للتقنية، وتعزيز احترام القوانين والخصوصية والملكية الفكرية، وتحقيق التوازن بين العالمين الواقعي والافتراضي. وتضيف هذه الدراسة بُعداً اجتماعياً مهماً لفهم المواطنة الرقمية، من خلال إبراز الأسرة بوصفها شريكاً في توجيه السلوك الرقمي وضبطه.

واستكمالاً لهذا الاتجاه، أجرت الحضيف (Al-Hudhaif, 2021) دراسة بعنوان «درجة توافر مهارات المواطنة الرقمية لدى طلبة الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة القصيم من وجهة نظرهم وعلاقتها ببعض المتغيرات»، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت استبانة مكونة من (45) عبارة موزعة على تسعة محاور، وطُبقت على عينة بلغت (542) طالباً وطالبة. وأظهرت النتائج توافر مهارات المواطنة الرقمية بدرجة كبيرة جداً لدى أفراد العينة، مع حصول محور اللياقة الرقمية على أعلى تقدير، ومحور الثقافة الرقمية على أدنى تقدير. وتفيد هذه النتائج في توضيح تفاوت مكونات المواطنة الرقمية ومستويات حضورها لدى أفراد البيئة التعليمية، بما يعزز أهمية تناول الثقافة الرقمية والسلوك الرقمي بوصفهما مكونات مترابطة داخل المؤسسة التعليمية.

وفي إطار أكثر ارتباطاً بالدور المؤسسي للمدرسة، أجرت العتيق (Al-Atiq, 2020) دراسة بعنوان «دور المدارس الثانوية السعودية في تعزيز قيم المواطنة الرقمية لطلابها»، هدفت إلى الكشف عن واقع ممارسة المدارس الثانوية الحكومية لدورها في تعزيز المواطنة الرقمية، والمعوقات التي تحد من هذا الدور، والمقترحات الكفيلة بتفعيله. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وقدمت في ضوء النتائج مجموعة من المقترحات لتطوير دور المدرسة في مجال تعزيز قيم المواطنة الرقمية.



وتشير هذه الدراسات العربية، في مجملها، إلى تزايد الاهتمام بالمواطنة الرقمية والثقافة الرقمية والسلوك المسؤول في البيئة التعليمية السعودية، مع تنوع زوايا تناولها بين وعي الطلبة ومهاراتهم، ودور الأسرة، ودور المدرسة في تعزيز القيم والممارسات الرقمية. غير أن معظمها اتجه إلى قياس مستويات الوعي أو المهارات أو استقصاء الأدوار التربوية من خلال الاستبانات، بينما تتجه الدراسة الحالية إلى تناول الضبط الاجتماعي والتحول التنظيمي المرتبطة بالحوكمة الرقمية داخل المدرسة السعودية من خلال تحليل الوثائق التنظيمية والتربوية الرسمية، بما يساهم في الكشف عن الأبعاد المؤسسية والتنظيمية للتحويل الرقمي التي لم تحظَ بالتركيز نفسه في هذه الدراسات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

أجرى بانجرازيو وسلوين وكومبو (Pangrazio, Selwyn, & Cumbo, 2023) دراسة بعنوان *Tracking Technology: Exploring Student Experiences of School Datafication*، هدفت إلى استكشاف خبرات الطلبة مع رقمنة البيانات المدرسية من حيث القوة والمراقبة والتأثير. واعتمدت الدراسة على مجموعات النقاش البؤرية مع (62) طالباً وطالبة في ثلاث مدارس ثانوية أسترالية، وأظهرت نتائجها أن المدارس توظف البيانات الرقمية في تعزيز مساءلة الطلبة وتنظيمهم الذاتي للسلوك، إلى جانب شعور بعض الطلبة بمحدودية قدرتهم على التأثير في الممارسات الرقمية التي تحيط بهم. وتبرز أهمية هذه الدراسة في إظهار الدور الذي تؤديه البيانات المدرسية في تشكيل أنماط الضبط والمراقبة والحوكمة داخل البيئة التعليمية. وفي امتداد لهذا الاهتمام بالحوكمة في البيئة التعليمية الرقمية، قدم يانغ وتشو وتشن (Yang, Zhu, & Chen, 2023) دراسة تحليلية بعنوان *Discourses Regarding Education Governance in the Digital Age at K-12 Level: Possibilities, Risks, and Strategies*، ناقشت إمكانات الحوكمة التعليمية في عصر البيانات الرقمية، والمخاطر المرتبطة بها، والاستراتيجيات المقترحة للتعامل معها. وأوضحت الدراسة أن التحول الرقمي يوسع مجال الحوكمة التعليمية ويحسن أدواتها، لكنه يثير في الوقت نفسه قضايا تتعلق بالموضوعية والإنسانية والدقة ومراعاة السياق عند اتخاذ القرار التعليمي. وتفيد هذه النتائج في فهم الكيفية التي يساهم بها التحول الرقمي في إعادة تشكيل السلطة التربوية وآليات الحوكمة داخل المدرسة الحديثة.

ومن منظور أوسع لطبيعة العلاقة بين التكنولوجيا والتعليم، ناقش سلوين (Selwyn, 2022) في كتابه *Education and Technology: Key Issues and Debates* التحولات التي أحدثتها التقنيات الرقمية في المؤسسات التعليمية، ولا سيما اتساع الاعتماد على المنصات والبيانات الرقمية في المتابعة والقياس والتوثيق وصناعة القرار. ويبيّن أن التقنية التعليمية ليست أداة محايدة، بل ترتبط بسياقات اجتماعية



وتنظيمية وأخلاقية تؤثر في الممارسات والعلاقات داخل البيئة التعليمية، بما يؤكد أن الرقمنة لا تمثل تحولاً تقنياً فحسب، وإنما تمتد آثارها إلى أنماط التنظيم والسلطة والممارسة التربوية.

وفي سياق تطبيقي كشف عن تسارع هذا التحول الرقمي في المؤسسات التعليمية، أجرى ويليامسون وإينون وبوتر (Williamson, Eynon, & Potter, 2020) دراسة بعنوان *Pandemic Politics, Pedagogies and Practices: Digital Technologies and Distance Education During the Coronavirus Emergency*، هدفت إلى تحليل أثر التقنيات الرقمية والتعليم عن بُعد في إعادة تشكيل الممارسات التعليمية والإدارية خلال التحولات التي صاحبت جائحة فيروس كورونا. وأظهرت نتائجها أن المؤسسات التعليمية أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على المنصات الرقمية والبيانات الإلكترونية في عمليات التعليم والمتابعة والتقييم، كما أكدت أن التوسع في الأنظمة الرقمية أدى إلى تغيير أدوار المعلمين والإدارات التعليمية وظهور أنماط جديدة من الحوكمة والمتابعة داخل المؤسسات التعليمية.

وتكشف هذه الدراسات مجتمعةً أن الرقمنة التعليمية تتجاوز توظيف التقنيات في تقديم التعليم إلى إعادة تشكيل عمليات المتابعة والضبط والتقييم وصنع القرار، فضلاً عن تأثيرها في علاقات السلطة وأنماط الحوكمة داخل المؤسسات التعليمية. وفي ضوء ذلك، تتجه الدراسة الحالية إلى بحث هذه التحولات في السياق المدرسي السعودي، من خلال تحليل الوثائق التنظيمية والتربوية الرسمية للكشف عن الكيفية التي تؤثر بها هذه الوثائق ممارسات الحوكمة والضبط الرقمي داخل المدرسة، وهو ما يميزها عن الدراسات السابقة التي ركزت بصورة أساسية على خبرات الطلبة، أو تحليل الخطابات والنقاشات المتعلقة بالحوكمة الرقمية، أو الطرح النظري للتحول التكنولوجي، أو التحولات المرتبطة بالتعليم عن بُعد خلال الجائحة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أولاً: أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية وجود اتفاق بينها وبين الدراسة الحالية في التأكيد على أن التحول الرقمي أصبح من العوامل المؤثرة في البيئة التعليمية المعاصرة، وأن الثقافة الرقمية والمنصات الإلكترونية والبيانات الرقمية أسهمت في إعادة تشكيل الممارسات التعليمية والتنظيمية داخل المؤسسات التعليمية.

كما اتفقت الدراسات السابقة على أهمية المواطنة الرقمية والسلوك الرقمي والشاركة بين المدرسة والأسرة وتنظيم استخدام التقنيات الحديثة داخل البيئة التعليمية.

وأكدت الدراسات أن البيئة الرقمية لم تعد مجرد وسيلة تعليمية، بل أصبحت بيئة اجتماعية وتنظيمية تؤثر في العلاقات والسلوك والانضباط داخل المدرسة.



ثانيًا: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدد من الجوانب، من أبرزها:

1. ركزت معظم الدراسات السابقة على المواطنة الرقمية أو الثقافة الرقمية أو الحوكمة الرقمية أو التعليم الإلكتروني بصورة منفصلة، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى الربط بين الضبط الاجتماعي والثقافة الرقمية والذكاء الاصطناعي والحوكمة الرقمية داخل إطار تربوي نقدي واحد.
2. اعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج الوصفي، والاستبانة، وقياس الاتجاهات.
- في حين تعتمد الدراسة الحالية على المنهج النوعي، وتتخذ من تحليل الوثائق التنظيمية والتربوية الرسمية الصادرة عن وزارة التعليم أداة للدراسة.
3. ركزت الدراسات الأجنبية بصورة أكبر على البيانات والرقابة الرقمية والحوكمة التعليمية، في حين تركز الدراسة الحالية على المدرسة السعودية بوصفها بيئة تنظيمية وثقافية لها خصوصيتها التربوية والاجتماعية.

ثالثًا: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في المجالات الآتية:

- بناء الإطار النظري للدراسة.
 - تحديد المفاهيم المرتبطة بالثقافة الرقمية والحوكمة الرقمية.
 - فهم العلاقة بين السلوك الرقمي والبيئة التعليمية.
 - دعم الجانب النقدي المرتبط بالرقابة الرقمية والبيانات التعليمية.
 - تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.
- كما أسهمت الدراسات الأجنبية في تعميق الجانب التحليلي المرتبط بتحول المدرسة الحديثة إلى بيئة تعتمد بصورة متزايدة على البيانات والتوثيق والمتابعة الرقمية.

رابعًا: مبررات الدراسة الحالية والفجوة البحثية:

تستند الدراسة الحالية إلى عدد من المبررات العلمية والتربوية، من أبرزها:

- اتساع التحول الرقمي داخل المدرسة السعودية.
- التوسع في استخدام المنصات التعليمية والأنظمة الرقمية.
- ازدياد حضور الحوكمة الإلكترونية والتوثيق الرقمي ومؤشرات الأداء.
- ظهور أنماط جديدة من السلوك الرقمي والانضباط الإلكتروني.
- الحاجة إلى فهم التحولات المرتبطة بالضبط الاجتماعي داخل البيئة التعليمية المعاصرة.



كما تكمن الفجوة البحثية في ندرة الدراسات العربية، ولا سيما التربوية منها، التي تناولت إعادة تشكيل الضبط الاجتماعي داخل المدرسة السعودية في ظل الذكاء الاصطناعي والثقافة الرقمية من منظور تربوي نقدي قائم على تحليل الوثائق التنظيمية والتربوية الرسمية. منهجية الدراسة وإجراءاتها:

تعرض هذه الفقرة المنهجية الإجراءات التي اعتمدت عليها الدراسة للكشف عن كيفية إعادة تشكيل الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية في ظل الثقافة الرقمية، من خلال تحليل نوعي مقارنة للوثائق التنظيمية والتربوية. ولأن الدراسة لا تستهدف قياس اتجاهات عينة بشرية، بل فهم الدلالات التربوية والتنظيمية الكامنة في الوثائق، فإن المنهج النوعي هو الأنسب لطبيعتها.

وتنبع مناسبة هذا المنهج من طبيعة الموضوع؛ فالضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية لم يعد يظهر في وثيقة واحدة أو لائحة سلوكية محددة، بل أصبح موزعاً داخل شبكة واسعة من الوثائق، مثل قواعد السلوك والمواظبة، وأدلة التوجيه الطلابي، والسلوك الرقمي، وتنظيم الهواتف المحمولة، والحماية من الإيذاء، والزي المدرسي، والتقويم الذاتي، وميثاق أخلاقيات مهنة التعليم، ودور الأسرة، ووثائق مدرستي تبرمج. وهذه الوثائق لا تقدم تعليمات إدارية فحسب، بل تكشف عن تحولات في تصور المدرسة للطالب والسلوك والانضباط والأسرة والمعلم والفضاء الرقمي.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي التفسيري؛ لأنه الأنسب لفهم الظواهر التربوية والاجتماعية في سياقاتها الطبيعية، ولا سيما عندما يكون الهدف تفسير المعاني وتحليل الخطاب التنظيمي والتربوي، لا قياس العلاقات الإحصائية. ويتيح هذا المنهج للباحثين قراءة الوثائق قراءةً متعمقة للكشف عن الأنماط والدلالات والتحويلات الكامنة في النصوص الرسمية.

وقد اختير هذا المنهج لأن الدراسة تسعى إلى فهم كيف انتقل الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية من صورته التقليدية القائمة على المراقبة والعقوبة إلى صور أكثر اتساعاً تشمل: الضبط الوقائي، والضبط الرقمي، والضبط الرمزي، والحوكمة المؤسسية، والشاركة الأسرية، والرقابة الذاتية. وهذا النوع من التحليل لا يمكن اختزاله في أرقام أو نسب، بل يحتاج إلى قراءة تفسيرية مقارنة للوثائق. مدخل الدراسة: تحليل الوثائق:

اعتمدت الدراسة على تحليل الوثائق بوصفه مدخلاً رئيساً لجمع البيانات وتحليلها. ويُقصد بتحليل الوثائق في هذه الدراسة القراءة المنظمة والمتكررة للوثائق الرسمية والتربوية؛ بهدف استخراج المفاهيم الرئيسية، وتتبع التحويلات، وبناء المحاور التحليلية التي تجيب عن أسئلة الدراسة.



ويُعد تحليل الوثائق مناسباً لهذه الدراسة لأن الوثائق المدرسية ليست مجرد نصوص إجرائية، بل تمثل تعبيراً رسمياً عن فلسفة المؤسسة التعليمية في تنظيم السلوك وبناء القيم وإدارة العلاقة مع التقنية وتحديد أدوار المدرسة والأسرة والمعلم والطالب؛ فعلى سبيل المثال، تؤكد قواعد السلوك والمواظبة للمرحلتين المتوسطة والثانوية – الدليل الإجرائي أهمية تفعيل الجانب الوقائي وتوعية الطلاب وأولياء الأمور وتفعيل لجنة التوجيه والإرشاد والتدرج في تطبيق الإجراءات وتوثيقها والحذر من تطبيق العقوبة دون النظر إلى قيام المدرسة بمسؤولياتها الوقائية (قواعد السلوك والمواظبة، ص 5). وهذا يجعل الوثيقة مصدراً مهماً لفهم التحول من العقوبة المباشرة إلى الضبط الوقائي الموثق.

كما يكشف دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي عن انتقال الضبط من الفضاء المدرسي الواقعي إلى الفضاء الرقمي، من خلال تنظيم الحضور والانصراف الإلكتروني، والتواصل، والنشر، والتقييمات، والخصوصية، والتنمر الإلكتروني، والجرائم المعلوماتية (دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي، ص 3-5). ولذلك فإن تحليل الوثائق يتيح فهم كيف أصبحت المدرسة السعودية تمارس الضبط داخل المجال الواقعي والافتراضي معاً.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الوثائق التنظيمية والتربوية والرقمية الصادرة عن وزارة التعليم والجهات التعليمية ذات العلاقة، التي تتصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الضبط الاجتماعي داخل المدرسة السعودية. ويشمل مجتمع الدراسة الوثائق المرتبطة بالمجالات الآتية:

1. الانضباط والسلوك المدرسي.
 2. التوجيه الطلابي والرعاية النفسية والاجتماعية.
 3. السلوك الرقمي والمواطنة الرقمية.
 4. الحماية من الإيذاء والتنمر والأزمات.
 5. الحوكمة والتقويم المدرسي.
 6. الهوية والانتماء والزي المدرسي.
 7. أخلاقيات مهنة التعليم.
 8. دور الأسرة في دعم الرحلة التعليمية.
 9. مبادرات التحول الرقمي والبرمجة.
- ويمثل هذا التنوع في الوثائق نقطة قوة في الدراسة؛ لأنه يسمح بمقارنة أنماط متعددة من الضبط، بدل الاقتصار على وثيقة واحدة مثل قواعد السلوك والمواظبة.

عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عينة قصدية من الوثائق؛ لأن الهدف لم يكن جمع أكبر عدد منها، بل اختيار الوثائق الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة. واختيرت الوثائق بناءً على علاقتها المباشرة أو غير المباشرة بمفهوم الضبط الاجتماعي وتحولاته في المدرسة السعودية.

ومن أبرز الوثائق التي اعتمدت عليها الدراسة:

- قواعد السلوك والمواظبة للمرحلتين المتوسطة والثانوية – الدليل الإجرائي.
 - الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام.
 - الدليل الإجرائي لمدارس التعليم العام.
 - الدليل الاسترشادي لبرامج وخدمات التوجيه الطلابي.
 - دليل السلوك الرقعي لمنصة مدرستي.
 - استخدام الهواتف المحمولة في مدارس التعليم العام: التعليمات والإجراءات.
 - دليل الزي المدرسي والرياضي لطلبة التعليم العام.
 - ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم.
 - دور الأسرة في دعم رحلة الطالب التعليمية.
 - الإرشاد وقت الأزمات.
 - لائحة الحماية من الإيذاء.
 - دليل الحد من التنمر.
 - برنامج رفق لخفض العنف.
 - مهارات الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية «درع».
 - الدليل الإجرائي للتقويم المدرسي الذاتي.
 - وثائق مدرستي تبرمج، ومنها دليل الطالب ودليل المعلم ودليل قائد المدرسة.
- وقد روعي في اختيار هذه الوثائق أن تمثل أبعاداً مختلفة للضبط الاجتماعي: النظامي والوقائي والرقمي والرمزي والأخلاقي والأسري والمؤسسي.

أداة الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة في بطاقة لتحليل الوثائق من إعداد الباحثين، بما يتناسب مع أهداف الدراسة وأستلثها. ولتعزيز اتساق الأداة، روجعت محاورها في ضوء أسئلة الدراسة وأهدافها والأدبيات ذات الصلة. واشتملت البطاقة على مجموعة من المحاور التحليلية، منها:

1. اسم الوثيقة وسنة صدورها.



2. الجهة الصادرة عنها.
 3. الهدف العام للوثيقة.
 4. المفاهيم المرتبطة بالضبط الاجتماعي.
 5. نوع الضبط الوارد في الوثيقة: عقابي، وقائي، رقي، رمزي، مؤسسي، أسري.
 6. الأدوار المحددة للمدرسة.
 7. الأدوار المحددة للمعلم.
 8. الأدوار المحددة للأسرة.
 9. حضور التقنية والثقافة الرقمية.
 10. دلالات التحول في السلطة التربوية.
 11. أوجه الاتفاق والاختلاف بين الوثائق.
- وساعدت هذه البطاقة في تحويل قراءة الوثائق من قراءة وصفية عامة إلى قراءة منظمة قابلة للمقارنة والتحليل.
- إجراءات الدراسة:**
- اتبعت الدراسة مجموعة من الإجراءات المنظمة، تمثلت فيما يأتي:
- أولاً: جمع الوثائق:
- جُمعت الوثائق التنظيمية والتربوية والرقمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، مع الحرص على تنوعها وشمولها لأبعاد الضبط المختلفة داخل المدرسة السعودية.
- ثانياً: تصنيف الوثائق:
- صُنفت الوثائق وفق مجالاتها الرئيسية، مثل:
- وثائق السلوك والانضباط.
 - وثائق التوجيه والرعاية النفسية.
 - وثائق السلوك الرقي.
 - وثائق الحماية والوقاية.
 - وثائق الحوكمة والتقويم.
 - وثائق الهوية والانتماء.
 - وثائق الأسرة والشاركة المجتمعية.
- ثالثاً: القراءة الأولية:
- قُرئت الوثائق قراءة أولية بهدف التعرف على بنيتها العامة وأهدافها والمفاهيم الرئيسية المتكررة فيها.



رابعًا: القراءة التحليلية المتعمقة:

قُرئت الوثائق مرة أخرى لاستخراج العبارات والمفاهيم ذات الصلة بالضبط الاجتماعي، مثل: الانضباط والوقاية والتوجيه والحماية والتوثيق والرقابة الذاتية والمواطنة الرقمية والخصوصية والمؤشرات والقيم والانتماء.

خامسًا: الترميز:

رُمزت المفاهيم المتكررة داخل الوثائق، ثم جُمعت الرموز المتقاربة في فئات أوسع، مثل:

- الضبط الوقائي.
- الضبط الرقعي.
- الضبط الرمزي.
- الضبط المؤسسي.
- الضبط الأسري.
- إعادة تشكيل السلطة التربوية.

سادسًا: بناء المحاور:

بعد الترميز، بُنيت المحاور التحليلية التي ستظهر في نتائج الدراسة، مثل:

- التحول من العقوبة إلى الوقاية.
- امتداد الضبط إلى الفضاء الرقعي.
- المدرسة بوصفها مؤسسة حماية.
- الحوكمة الرقمية والمحاسبية المؤسسية.
- الضبط الرمزي والهوية المدرسية.
- إعادة تشكيل أدوار المدرسة والأسرة والمعلم.

سابعًا: المقارنة بين الوثائق:

قورنت الوثائق للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، ومدى انتقال مفهوم الضبط من وثيقة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، تُظهر قواعد السلوك والمواظبة جانبًا نظاميًا وإجرائيًا للضبط، ويظهر دليل السلوك الرقعي جانبًا تقنيًا وافتراسيًا، ويبرز دليل الزي المدرسي الجانب الرمزي والهوياتي، بينما يكشف دليل التقويم الذاتي عن الضبط المؤسسي القائم على المؤشرات والبيانات.

ثامنًا: التفسير:

لم تكتف الدراسة بوصف ما ورد في الوثائق، بل سعت إلى تفسير دلالاته في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، بما يسمح بفهم التحولات الأعمق في طبيعة الضبط الاجتماعي داخل المدرسة السعودية.



أساليب تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة على ثلاثة أساليب تحليلية متكاملة:

1. التحليل الموضوعي:

استُخرجت من خلاله الموضوعات الرئيسة المتكررة في الوثائق، مثل الانضباط والوقاية والحماية والمواطنة الرقمية والمسؤولية الذاتية والشراكة الأسرية والتوثيق والمؤشرات.

2. التحليل التفسيري:

وتم من خلاله تفسير دلالات المفاهيم الواردة في الوثائق وعدم الاكتفاء بوصفها؛ فعند ورود مفهوم «التعاقد السلوكي» في قواعد السلوك والمواظبة، لا يُقرأ بوصفه إجراءً إدارياً فقط، بل بوصفه تحولاً في الضبط من الأمر المباشر إلى الالتزام التشاركي بين الطالب والأسرة والمدرسة.

3. التحليل المقارن:

وتم من خلاله مقارنة الوثائق ببعضها للكشف عن انتقال الضبط من مجال إلى آخر؛ من السلوك الواقعي إلى السلوك الرقمي، ومن العقوبة إلى الوقاية، ومن سلطة المدرسة المنفردة إلى الشراكة مع الأسرة والمنصات الرقمية.

صدق الدراسة وموثوقيتها:

لتحقيق موثوقية الدراسة، تم الاعتماد على عدد من الإجراءات:

1. تنوع الوثائق: شملت الدراسة وثائق تنظيمية وتربوية ورقمية ووقائية وأسرية، مما أتاح رؤية أكثر شمولاً للظاهرة.

2. الرجوع إلى الوثائق الأصلية: تم الاعتماد على نصوص الوثائق نفسها، لا على ملخصات أو مصادر ثانوية.

3. القراءة المتكررة: تمت قراءة الوثائق أكثر من مرة للتحقق من المفاهيم والأنماط المتكررة.

4. المقارنة بين الوثائق: لم تُحلل كل وثيقة بمعزل عن الأخرى، بل تمت المقارنة بينها للكشف عن التحولات المشتركة والفروق الدلالية.

5. الربط بالإطار النظري: تم تفسير النتائج في ضوء مفاهيم الضبط الاجتماعي، والسلطة التربوية، والثقافة الرقمية، والحوكمة.

6. توثيق الشواهد: تم توثيق الاستشهادات داخل المتن بذكر اسم الوثيقة والصفحة، بما يعزز دقة الإحالة ووضوح مصدر الاستنتاج.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتيجة الأولى: انتقال الضبط المدرسي من العقوبة المباشرة إلى الضبط الوقائي المنظم:

كشفت المقارنة بين الدليل الإجرائي لقواعد السلوك والمواظبة والوثائق الأحدث أن الضبط المدرسي في المدرسة السعودية لم يعد قائمًا على التعامل مع المخالفة بعد وقوعها فقط، بل اتجه نحو الوقاية والتوعية والتدرج والتوثيق وبناء السلوك الإيجابي؛ ففي الدليل الإجرائي لقواعد السلوك والمواظبة يظهر التركيز على تعزيز سلوك الطالب وضبطه وتقويمه، وتوفير ثقافة مدرسية تشجع على الانضباط، وتوثيق الإجراءات المرتبطة بالمخالفات السلوكية (وزارة التعليم، قواعد السلوك والمواظبة للمرحلتين المتوسطة والثانوية: الدليل الإجرائي، 1444هـ، ص 4).

أما في الإصدار الرابع من قواعد السلوك والمواظبة، فقد اتسع مفهوم الضبط ليشمل بناء الشخصية المتوازنة وترسيخ القيم والسلوك الإيجابي وإدراج قواعد السلوك والمواظبة الرقمية مواكبة للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد (وزارة التعليم، قواعد السلوك والمواظبة، 1444هـ، ص 4). وتشير هذه النتيجة إلى أن الضبط الاجتماعي انتقل من كونه إجراءً عقابيًا إلى كونه بناءً تربويًا وقائيًا؛ وهو ما يتفق مع دراسة الشهري في تأكيد أهمية الوعي الرقمي والمسؤولية الأخلاقية. إلا أن الدراسة الحالية تتجاوزها؛ لأنها لا تدرس الوعي فقط، بل تحلل كيف تحوّل هذا الوعي إلى قواعد وإجراءات تنظيمية داخل المدرسة.

النتيجة الثانية: انتقال الضبط من الإدارة المدرسية التقليدية إلى الحوكمة المؤسسية:

أظهرت المقارنة بين الأدلة المدرسية التقليدية ووثيقة التشكيلات الإشرافية والمدرسية أن المدرسة السعودية أصبحت تعمل ضمن منطق حوكمة أكثر وضوحًا، يقوم على تحديد الأدوار وضبط الصلاحيات وتحقيق المعيارية وتحديد الوصف الوظيفي. فقد نصت وثيقة التشكيلات الإشرافية والمدرسية على إعادة هندسة التنظيم الإداري وتطويره، وحوكمة عمليات الترشيح والاختيار والتوزيع، وإيجاد آلية موحدة لإجراءات التكليف، وضبط المعيارية العددية للتشكيلات الإشرافية والمدرسية (وزارة التعليم، وثيقة التشكيلات الإشرافية والمدرسية لشاغلي الوظائف التعليمية، 1445هـ-ل، ص 4).

وتكشف هذه النتيجة أن الضبط الاجتماعي لم يعد معتمدًا على شخص القائد أو المعلم وحده، بل أصبح موزعًا داخل بنية مؤسسية تشمل القيادة المدرسية والتوجيه الطلابي واللجان والأسرة والأنظمة الرقمية؛ وهو ما يعكس انتقال السلطة التنظيمية من الممارسة الفردية إلى الحوكمة المؤسسية الموثقة.

النتيجة الثالثة: امتداد الضبط من المجال المدرسي المادي إلى الفضاء الرقمي:

بينت المقارنة بين الأدلة القديمة والحديثة أن الضبط المدرسي لم يعد محصورًا في السلوك داخل المدرسة أو الفصل، بل امتد إلى الفضاء الرقمي؛ ففي الإصدار الرابع من قواعد السلوك والمواظبة خُصص



فصل كامل لآداب السلوك الرقمي، وفصل آخر للمشكلات السلوكية في التعليم عن بُعد (وزارة التعليم، قواعد السلوك والمواظبة، 1444هـ، ص 3).

كما أوضح دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي أن السلوك الرقمي يشمل الحضور والانصراف والمشاركة الصفية والتواصل والنشر الإلكتروني والبريد الإلكتروني والاختبارات والواجبات والمشاريع (وزارة التعليم، دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي، 1443هـ-ب، ص 3).

وتكشف هذه النتيجة أن الطالب أصبح موضوعاً للمتابعة داخل الفضاءين الواقعي والرقمي، وأن مهارات المواطنة الرقمية والسلوك المسؤول غدت جزءاً من منظومة تنظيمية تضبط الحضور والتفاعل والنشر والتقييم داخل المنصة.

النتيجة الرابعة: بروز الضبط القائم على البيانات والمؤشرات:

أظهرت المقارنة أن الوثائق الحديثة نقلت الضبط من الملاحظة المباشرة إلى التوثيق والمؤشرات وقياس الأداء؛ فقد أكد الدليل الإجرائي لمؤشرات التوجيه الطلابي في ضوء تمكين المدرسة أهمية توثيق الأداء والإجراءات بالشواهد وقياس فاعلية البرامج وأثرها في سلوك الطلبة وانضباطهم (وزارة التعليم، الدليل الإجرائي لمؤشرات التوجيه الطلابي في ضوء تمكين المدرسة، 1445هـ، ص 3-4).

وتدعم رحلة قائد المدرسة في مدرستي تبرمج هذه النتيجة؛ إذ تتضمن رفع مؤشرات أداء المدرسة مرتين أسبوعياً على النظام المعتمد وتنظيم مشاركة الطلبة والمعلمين وعقد اللقاءات الافتراضية ومتابعة تنفيذ ساعة البرمجة (وزارة التعليم، رحلة قائد المدرسة في مدرستي تبرمج، 1443هـ، ص 1).

وتتقاطع هذه النتيجة مع طرح Selwyn (2022) للمدرسة الرقمية بوصفها بيئة قائمة على البيانات والمتابعة، غير أن الدراسة الحالية تربط هذا التحول بالضبط الاجتماعي داخل المدرسة السعودية من خلال تحليل الوثائق الرسمية.

النتيجة الخامسة: تحول القيادة المدرسية من الإشراف التقليدي إلى القيادة الرقمية:

أوضحت المقارنة بين أدوار القيادة المدرسية في الوثائق التنظيمية وأدوارها في وثائق التفعيل الرقمي أن قائد المدرسة لم يعد مسؤولاً عن المتابعة الإدارية التقليدية فقط، بل أصبح مسؤولاً عن إدارة المؤشرات والمنصات والخطط الرقمية والمشاركة والتواصل مع الأسرة. ففي رحلة قائد المدرسة في مدرستي تبرمج يظهر دوره في ترشيح المنسقين، وتنظيم ساعة البرمجة، وضمان مشاركة جميع الطلبة، وعقد لقاءات افتراضية لأولياء الأمور، ورفع مؤشرات الأداء عبر النظام المعتمد (وزارة التعليم، رحلة قائد المدرسة في مدرستي تبرمج، 1443هـ، ص 1).

وتكشف هذه النتيجة أن القيادة المدرسية أصبحت جزءاً من منظومة الضبط الرقمي، فهي لا تتابع السلوك والحضور فقط، بل تدير البيانات والتفاعل والمشاركة الرقمية. وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات



الأجنبية التي أشارت إلى إعادة تشكيل الإدارة التعليمية في العصر الرقمي، لكنها تضيف بُعدًا محليًا مرتبطًا بتحول قائد المدرسة السعودية إلى فاعل رقمي داخل منظومة الحوكمة المدرسية.

النتيجة السادسة: انتقال الأسرة من الدور الداعم إلى الشراكة الضبطية:

كشفت المقارنة بين التصور التقليدي لدور الأسرة والوثائق الحديثة أن الأسرة أصبحت جزءًا مباشرًا من منظومة الضبط الاجتماعي؛ فقد أكدت وثيقة دور الأسرة في دعم رحلة الطالب التعليمية أهمية توفير بيئة منزلية آمنة ومحفزة للتعلم، وتوجيه الأبناء إلى استخدام التقنية بطريقة إيجابية، والتواصل الفعال مع المدرسة، وتشجيع السلوك الإيجابي، والحرص على الانضباط والحضور وعدم الغياب دون عذر (وزارة التعليم، دور الأسرة في دعم رحلة الطالب التعليمية، 1445هـ-ي، ص 2).

وتكشف هذه النتيجة انتقال الأسرة من موقع «الداعم التربوي» إلى موقع «الشريك في الضبط» من خلال التواصل المستمر مع المدرسة ومتابعة الحضور والسلوك والاستخدام المسؤول للتقنية.

النتيجة السابعة: تحول الغياب من مخالفة مواظبة إلى مؤشر خطر تربوي واجتماعي:

أظهرت المقارنة بين معالجة الغياب في الأدلة التقليدية واللائحة الحديثة أن الغياب لم يعد يُفهم بوصفه مخالفة مواظبة فقط، بل أصبح مؤشرًا يستدعي التدخل التربوي والاجتماعي، وربما النظامي؛ فقد تضمنت لائحة الغياب بعذر أو دون عذر إجراءات تبدأ بالتواصل مع ولي الأمر في يوم الغياب، ثم تحويل الطالب إلى الموجه الطلابي، ودراسة الحالة، وإعداد خطة تعلم، وتقييم الخدمات التربوية والخطة العلاجية، ثم مخاطبة الجهات المختصة عند الاشتباه بالإهمال أو الإيذاء (الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض، لائحة الغياب بعذر أو دون عذر، 2026م، ص 1).

وتكشف هذه النتيجة عن تحول مهم في فلسفة الضبط؛ إذ لم يعد الغياب رقمًا في سجل المواظبة، بل أصبح علامة تربوية واجتماعية تتطلب قراءة أعمق لحالة الطالب. وتتفق هذه النتيجة مع توجه الدراسات السابقة التي أكدت أهمية البيئة الأسرية والسلوك الرقمي والدعم الوقائي، لكنها تضيف أن الوثائق السعودية الحديثة وسعت مفهوم الضبط ليشمل الحماية والتدخل النظامي.

النتيجة الثامنة: بروز الضبط الرعائي والوقائي بدلًا من الاقتصار على الضبط العقابي:

أوضحت المقارنة بين الأدلة القديمة والحديثة أن المدرسة السعودية اتجهت نحو ضبط رعائي يدمج بين الحماية والدعم النفسي والاجتماعي والوقاية وتنمية المهارات. فقد نص برنامج رعاية على تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية والتربوية للفئات المستهدفة، وتفعيل دور المدرسة في تحقيق تكيف الطلبة مع البيئة المدرسية، وتنمية المهارات الحياتية والسلوكية، وتعزيز الشراكة مع الجهات ذات العلاقة (وزارة التعليم، برنامج رعاية لدعم الفئات الخاصة من الطلبة، 1446هـ-ب، ص 3).



كما ركزت حقبة درع على تنمية مهارات الوقاية والتدخل لدى الموجهين الطلابيين وبناء الحصانة الذاتية للطلبة وتزويدهم بالقيم والمهارات والأساليب الوقائية (وزارة التعليم، حقبة درع للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية، 1445هـ-ح، ص 5-7).

وتكشف هذه النتيجة أن الضبط المدرسي لم يعد يهدف إلى منع المخالفة فقط، بل إلى إنتاج طالب قادر على حماية ذاته، وتنظيم سلوكه، والتفاعل بإيجابية مع محيطه المدرسي والرقمي.

النتيجة التاسعة: تنظيم استخدام التقنية بوصفه مجالاً جديداً للضبط:

كشفت الدراسة أن التقنية لم تعد مجرد أداة تعليمية، بل أصبحت موضوعاً مباشراً للضبط المدرسي. فقد حددت وثيقة استخدام الهواتف المحمولة في مدارس التعليم العام هدفاً عاماً يتمثل في توفير بيئة تعليمية محفزة خالية من المشتتات، وأكدت أهمية توعية الطلبة وأولياء الأمور بالآثار السلبية للاستخدام المفرط والخطأ للهواتف المحمولة، وتعزيز انتباه الطلبة وتركيزهم داخل الفصل الدراسي (وزارة التعليم، استخدام الهواتف المحمولة في مدارس التعليم العام، 1446هـ-أ، ص 2).

وتدل هذه النتيجة على أن الضبط الرقمي لا يقتصر على المنصات التعليمية، بل يشمل إدارة الانتباه وتنظيم استخدام الأجهزة وحماية البيئة التعليمية من المشتتات الرقمية. وتتقاطع هذه النتيجة مع أدبيات الثقافة الرقمية التي تؤكد أهمية الاستخدام المسؤول للتقنية، لكنها تضيف أن المدرسة السعودية بدأت تعامل مع التقنية نفسها بوصفها مجالاً للتنظيم التربوي.

ثانياً: مناقشة النتائج في ضوء المقارنة والدراسات السابقة:

تكشف النتائج السابقة أن الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية مرّ بتحول واضح من نموذج تقليدي مباشر إلى نموذج مركب متعدد المستويات؛ ففي الأدلة الأقدم يظهر الضبط من خلال المخالفة والإجراء والحسم والتوثيق والتدرج السلوكي.

أما في الوثائق الحديثة، فقد أصبح الضبط يمتد إلى الفضاء الرقمي، والأسرة، والقيادة المدرسية، والبيانات، ومؤشرات الأداء، والحماية، والرعاية، والوقاية.

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة الشهري (2024) في تأكيد أهمية الوعي بالمواطنة الرقمية والسلوك المسؤول، لكنها تختلف عنها في أنها لا تقيس اتجاهات الأفراد أو مستوى الوعي، بل تحلل الوثائق الرسمية بوصفها أدوات لإعادة تشكيل الضبط الاجتماعي داخل المدرسة.

أما في ضوء الأدبيات الأجنبية، فتتقاطع الدراسة الحالية مع Selwyn (2022) في النظر إلى المدرسة الرقمية بوصفها بيئة للمتابعة والقياس، ومع Williamson وEynon وPotter (2020) في أن التحول الرقمي أعاد تشكيل الممارسات التعليمية والإدارية. وتختلف عنها بتركيزها على المدرسة السعودية والوثائق الوزارية بوصفها نصوصاً رسمية تكشف التحول من الضبط التقليدي إلى الحوكمة الرقمية والضبط الوقائي.



وبذلك، تتمثل الإضافة العلمية للدراسة الحالية في أنها لا تنظر إلى التحول الرقمي بوصفه انتقالًا تقنيًا فقط، بل بوصفه تحولًا في بنية الضبط الاجتماعي والسلطة التربوية داخل المدرسة السعودية. فالضبط في الوثائق الحديثة أصبح يعمل من خلال اللائحة والمنصة والمؤشر والأسرة والقائد والموجه الطلابي والخطة العلاجية وبرامج الوقاية والرعاية.

تخلص الدراسة إلى أن الثقافة الرقمية والذكاء الاصطناعي لم يلغيا الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية، بل أعادا تشكيله ضمن نموذج جديد أكثر اتساعًا وتعقيدًا.

فقد انتقل الضبط من العقوبة إلى الوقاية، ومن الملاحظة المباشرة إلى البيانات، ومن المدرسة وحدها إلى الأسرة والمنصة، ومن السلوك الظاهر إلى السلوك الرقمي، ومن الإدارة التقليدية إلى الحوكمة المؤسسية.

وتكشف المقارنة بين الأدلة القديمة والحديثة أن المدرسة السعودية أصبحت أقرب إلى منظومة حوكمة تربوية رقمية، تجمع بين الضبط التنظيمي والضبط الرقمي والضبط الوقائي والضبط الأسري والضبط القائم على المؤشرات، مع بروز تحديات أخلاقية وتربوية تتعلق بالخصوصية، العدالة، الشفافية والبعد الإنساني في التربية.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وما كشفته المقارنة بين الأدلة التنظيمية التقليدية والوثائق الحديثة من تحولات في بنية الضبط الاجتماعي داخل المدرسة السعودية، توصي الدراسة بما يأتي: أولاً: إعادة بناء الضبط المدرسي من العقوبة إلى الوقاية:

توصي الدراسة وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية بإعادة صياغة مفهوم الضبط المدرسي؛ بحيث لا يقتصر على معالجة المخالفة بعد وقوعها، بل يتجه نحو بناء السلوك الإيجابي وتنمية الدافعية وتعزيز الانتماء والمسؤولية الذاتية لدى الطلبة.

- الدليل الإجرائي لمدارس التعليم العام الذي ركز على النماذج والسجلات والإجراءات والمتابعة الإدارية (وزارة التعليم، الدليل الإجرائي لمدارس التعليم العام، الإصدار الثالث، 1436هـ، ص 5-7).
- مشروع المدارس المعززة للسلوك الإيجابي، الذي ركز على بناء البيئة التعليمية الداعمة للسلوك الإيجابي (وزارة التعليم، 1443هـ-أ، ص 6).

كما يدعم دليل برنامج تنمية الدافعية لرفع المستوى التحصيلي للطلبة الانتقال من الضبط العقابي إلى الضبط الوقائي؛ إذ يؤكد أهمية تنمية الدافعية بوصفها أساسًا لتحسين التعلم والتحصيل والسلوك والانضباط (وزارة التعليم، دليل برنامج تنمية الدافعية لرفع المستوى التحصيلي للطلبة، 1445هـ-م).



ومن واقع الخبرة العملية للباحثة الأولى كمديرة مدرسة، فإن الضبط القائم على الوقاية والدافعية أكثر قدرة على بناء الانضباط الذاتي من الضبط القائم على العقوبة فقط.

ثانيًا: بناء إطار واضح للضبط الرقمي وأخلاقيات البيانات:

توصي الدراسة ببناء إطار تنظيمي واضح للضبط الرقمي داخل المدارس السعودية يحدد ما يأتي:

● ضوابط المتابعة الرقمية، وآليات استخدام بيانات الطلبة، وأخلاقيات التوثيق الرقمي، وحدود استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات التعليمية.

● دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي الذي نظم الحضور والانصراف الرقمي، والمشاركة الصفية، والتواصل والنشر الإلكتروني، والتقييمات الإلكترونية (وزارة التعليم، دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي، 1443هـ-ب، ص 3-6).

● الدليل الإجرائي لمؤشرات التوجيه الطلابي في ضوء تمكين المدرسة الذي أكد أهمية توثيق الأداء والإجراءات بالشواهد وقياس أثر البرامج في سلوك الطلبة وانضباطهم (وزارة التعليم، الدليل الإجرائي لمؤشرات التوجيه الطلابي في ضوء تمكين المدرسة، 1445هـ، ص 3-4).

ثالثًا: تحقيق التوازن بين الحوكمة الرقمية والبعد الإنساني في التربية:

توصي الدراسة بألا تتحول الحوكمة الرقمية إلى عبء رقابي أو إداري يطغى على جوهر العملية التربوية، بل ينبغي أن تُستخدم المؤشرات والبيانات لفهم حالة الطالب ودعمه.

● وثيقة التشكيلات الإشرافية والمدرسية لشاغلي الوظائف التعليمية التي أكدت الحوكمة، وإعادة هندسة التنظيم الإداري، وضبط الإجراءات (وزارة التعليم، وثيقة التشكيلات الإشرافية والمدرسية لشاغلي الوظائف التعليمية، 1445هـ-ل، ص 4).

● أكد برنامج رعاية لدعم الفئات الخاصة من الطلبة أهمية الرعاية النفسية والاجتماعية والتربوية، وتحقيق التكيف المدرسي، وتنمية المهارات الحياتية والسلوكية (وزارة التعليم، برنامج رعاية لدعم الفئات الخاصة من الطلبة، 1446هـ-ب، ص 3).

ومن واقع العمل المدرسي، فإن كثرة المؤشرات لا تكفي وحدها لتحسين السلوك أو التحصيل، ما لم تُقرأ قراءة تربوية وإنسانية تراعي ظروف الطالب النفسية والاجتماعية.

رابعًا: تطوير برامج إعداد القيادات المدرسية في الحوكمة الرقمية:

توصي الدراسة بتطوير برامج تدريبية للقيادات المدرسية تشمل إدارة البيانات المدرسية وقراءة مؤشرات الأداء وأخلاقيات المتابعة الرقمية وإدارة الضبط الوقائي والرعائي.

● وثيقة رحلة قائد المدرسة في مدرستي تبرمج، التي أوضحت دور القائد في متابعة المشاركة الرقمية وتنظيم التفعيل ورفع مؤشرات الأداء والتواصل مع أولياء الأمور (وزارة التعليم، رحلة قائد المدرسة في مدرستي تبرمج، 1443هـ، ص 1-2).

خامساً: تحويل الشراكة الأسرية إلى شراكة رقمية واعية:

توصي الدراسة بتطوير برامج توعوية موجهة إلى الأسرة حول السلوك الرقمي والمتابعة الرقمية الواعية ودعم الدافعية والانضباط الذاتي والحوار مع الأبناء حول المنصات الرقمية.

● وثيقة دور الأسرة في دعم رحلة الطالب التعليمية، التي أكدت توجيه الأبناء إلى استخدام التقنية بطريقة إيجابية، والتواصل الفعال مع المدرسة، وتشجيع السلوك الإيجابي والانضباط (وزارة التعليم، دور الأسرة في دعم رحلة الطالب التعليمية، 1445هـ-ي، ص 2).

سادساً: ترسيخ الثقافة الأخلاقية والمهنية داخل المدرسة:

توصي الدراسة بترسيخ الثقافة الأخلاقية والمهنية داخل البيئة المدرسية؛ بحيث لا يقتصر الضبط على الطالب، بل يشمل جميع منسوبي المدرسة.

● دليل السلوك المهني لموظفي وزارة التعليم الذي أكد امتثال الموظف لقواعد السلوك المهني والالتزام بالقيم والمبادئ الأخلاقية والمهنية (وزارة التعليم، دليل السلوك المهني لموظفي وزارة التعليم، 2025م، ص 5).

● ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم الذي يمثل مرجعية للقيم المهنية داخل المدرسة (وزارة التعليم، ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم، 1445هـ-ك، ص 1).

وتكشف المقارنة بين الوثائق التقليدية والحديثة أن الضبط المدرسي أصبح أكثر ارتباطاً ببناء الثقافة المؤسسية الأخلاقية، لا بمجرد الإجراءات النظامية.

سابعاً: تطوير برامج وقائية قائمة على الدافعية والمهارات الحياتية:

توصي الدراسة بتوسيع البرامج الوقائية التي تستهدف بناء الدافعية وتنمية المهارات الحياتية وتعزيز الحصانة الذاتية وربطها بالسلوك والانضباط والتحصيل.

● حقبة درع للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية التي ركزت على بناء الحصانة الذاتية وتنمية مهارات الوقاية والتدخل (وزارة التعليم، حقبة درع للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية، 1445هـ-ح، ص 6-7).

ثامناً: إعادة قراءة الغياب والتأخر بوصفهما مؤشرات تربوية واجتماعية:

توصي الدراسة بأن تعالج المدارس الغياب والتأخر الصباحي بوصفهما مؤشرين يحتاجان إلى التحليل ودراسة الحالة والتواصل الأسري والدعم النفسي والاجتماعي والمتابعة العلاجية.



● لائحة الغياب بعذر أو دون عذر، التي تضمنت التواصل مع ولي الأمر، وتحويل الطالب إلى الموجه الطلابي، ودراسة الحالة، وإعداد خطة تعلم، والتنسيق مع الجهات المختصة عند الاشتباه بالإهمال أو الإيذاء (الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض، لائحة الغياب بعذر أو دون عذر، 2026م، ص 1-2). ومن واقع الخبرة الميدانية، فإن الغياب المتكرر غالباً ما يرتبط بضعف الدافعية أو القلق أو التعثر أو المشكلات الأسرية والاجتماعية؛ ولذلك لا تكفي المعالجة النظامية وحدها. تاسعاً: تعزيز المواطنة الرقمية داخل المدرسة:

توصي الدراسة بتضمين مفاهيم المواطنة الرقمية والخصوصية والأمن الرقمي والسلوك المسؤول في البرامج المدرسية وبرامج التوجيه الطلابي والأنشطة.

● دراسة الشهري (2024) التي أوصت بتعزيز الوعي الرقمي داخل البيئة التعليمية.

● دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي الذي نظم الممارسات الرقمية داخل البيئة التعليمية (وزارة التعليم، دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي، 1443هـ-ب، ص 3-6).

عاشراً: مراجعة العبء الرقمي والإجرائي داخل المدرسة:

توصي الدراسة بمراجعة حجم المتطلبات الرقمية والتوثيقية المفروضة على المدارس؛ حتى لا يتحول التوثيق من وسيلة لتحسين الأداء إلى عبء إداري يؤثر في جودة العمل التربوي.

● الدليل الإجرائي لمدارس التعليم العام الذي ركز على النماذج والسجلات والإجراءات الورقية (وزارة التعليم، الدليل الإجرائي لمدارس التعليم العام، الإصدار الثالث، 1436هـ، ص 5-7).
والوثائق الحديثة التي أضافت المؤشرات والرفع الإلكتروني والشواهد الرقمية والمتابعة المستمرة (وزارة التعليم، الدليل الإجرائي لمؤشرات التوجيه الطلابي، 1445هـ، ص 3-4).
ومن واقع خبرة الباحثة الأولى بوصفها مديرةً لمدرسة، فإن المدرسة تحتاج إلى توثيق ذكي وفعال يدعم التعلم والرعاية، لا إلى تضخم إجرائي يستهلك وقت القيادة والمعلمين.

المقترحات البحثية:

تقترح الدراسة إجراء دراسات لاحقة حول الموضوعات الآتية:

1. الضبط الرقمي والسلوك الإلكتروني لدى طلبة التعليم العام في المملكة العربية السعودية.
2. أثر المنصات التعليمية في إعادة تشكيل العلاقة بين الطالب والمعلم.
3. دور الذكاء الاصطناعي في الانضباط المدرسي والنزاهة الأكاديمية.
4. الحوكمة الرقمية وأثرها في أداء القيادات المدرسية.
5. العلاقة بين المواطنة الرقمية والصحة النفسية لدى الطلاب.
6. مقارنة بين المدارس الحكومية والأهلية في تطبيق الضبط الرقمي والحوكمة المؤسسية.



7. دراسة ميدانية عن وعي أولياء الأمور بأدوارهم في ضبط السلوك الرقمي للأبناء.

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن كيفية إعادة تشكيل الضبط الاجتماعي داخل المدرسة السعودية في ظل الثقافة الرقمية، من خلال تحليل نوعي مقارنة للوثائق التنظيمية والتربوية والرقمية الحديثة. وقد أظهرت النتائج أن المدرسة السعودية تشهد تحولاً واضحاً من الضبط التقليدي القائم على العقوبة والمراقبة المباشرة إلى أنماط أكثر تركيبيًا تشمل الضبط الوقائي، والرقمي، والرمزي، والمؤسسي، والأسري، والذاتي.

كما بيّنت الدراسة أن المدرسة لم تعد تضبط السلوك داخل حدود المكان المدرسي فقط، بل أصبحت تدير السلوك داخل الفضاء الرقمي، وتتعامل مع الهوية الرقمية والخصوصية والتنمر الإلكتروني واستخدام الأجهزة الذكية والحضور الافتراضي. وفي الوقت نفسه، اتسعت أدوار المدرسة لتشمل الحماية النفسية والاجتماعية وبناء الانتماء وتعزيز القيم وتفعيل الشراكة الأسرية.

وتؤكد الدراسة أن الضبط الاجتماعي في المدرسة السعودية الحديثة أصبح أكثر ارتباطاً بالحوكمة، والتوثيق، والبيانات، والتقويم، والمنصات الرقمية، لكنه في المقابل لا يزال محتفظاً ببعده القيمي والثقافي من خلال الهوية الوطنية، وأخلاقيات مهنة التعليم، ودور الأسرة، والبرامج التربوية الوقائية.

وبذلك تقدم الدراسة قراءة نوعية للتحويلات التي تشهدها المدرسة السعودية في ظل الثقافة الرقمية، وتبرز الحاجة إلى موازنة دقيقة بين التنظيم الرقمي والحكم التربوي الإنساني، وبين الرقابة المؤسسية وبناء الثقة، وبين حماية الطالب وتمكينه من الرقابة الذاتية داخل عالم رقمي متغير.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

الحضيف، نجلاء محمد. (2021). درجة توافر مهارات المواطنة الرقمية لدى طلبة الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة القصيم من وجهة نظرهم وعلاقتها ببعض المتغيرات. مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، 13(4)، 189-219.

رؤية المملكة العربية السعودية 2030. (2016). وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030. مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

الزامل، الجوهرة بنت عبد العزيز، والرشيدي، عبد الونيس بن محمد. (2022). سلوكيات المواطنة الرقمية للأبناء ودور الأسرة السعودية في تنميتها: سلوكيات المواطنة «المظاهر والمفاهيم». مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، 2(2)، 78-111.

الشهري، هياء محمد سعيد، والعرفج، عبير محمد عبد اللطيف، والقحطاني، رمش ناصر سعد. (2024). درجة الوعي بمفاهيم المواطنة الرقمية لدى طالبات السنة الأولى المشتركة بجامعة الملك سعود. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، 38(3)، 679-1039714/10.55074/hes.vi38.1039714. <https://doi.org/10.55074/hes.vi38.1039714>.



العتيق، هيلة عتيق إبراهيم، وشريف، إبراهيم خميس. (2020). دور المدارس الثانوية السعودية في تعزيز قيم المواطنة الرقمية لطلابها. مجلة كلية التربية بالمنصورة، 110(3)، 478-501.

<https://doi.org/10.21608/maed.2020.157732>

- وزارة التعليم. (1443هـ-أ). *الدليل الإجرائي لبرنامج المدارس المعززة للسلوك الإيجابي* [دليل إجرائي]
وزارة التعليم. (1443هـ-ب). *دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي* [دليل إرشادي]
وزارة التعليم. (1443هـ-ج). *دليل الطالب الإرشادي لمبادرة مدرستي ترمج* [دليل إرشادي]
وزارة التعليم. (1444هـ). *قواعد السلوك والمواظبة للمرحلتين المتوسطة والثانوية: الدليل الإجرائي* [دليل إجرائي]
وزارة التعليم. (1445هـ-أ). *الإرشاد وقت الأزمات* [دليل إرشادي]
وزارة التعليم. (1445هـ-ب). *الدليل الاسترشادي لبرامج وخدمات التوجيه الطلابي* [دليل استرشادي]
وزارة التعليم. (1445هـ-ج). *برنامج رفق لخفض العنف في المدارس* [برنامج إرشادي]
وزارة التعليم. (1445هـ-د). *دليل التدخلات التربوية* [دليل تربوي]
وزارة التعليم. (1445هـ-هـ). *دليل الحد من التنمر في البيئة المدرسية* [دليل إرشادي]
وزارة التعليم. (1445هـ-و). *دليل السلوك الرقمي لمنصة مدرستي* [دليل إرشادي]
وزارة التعليم. (1445هـ-ح). *مهارات الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية (درع)* [برنامج توعوي]
وزارة التعليم. (1445هـ-ي). *دور الأسرة في دعم رحلة الطالب التعليمية* [دليل توعوي]
وزارة التعليم. (1445هـ-ك). *ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم* [وثيقة تنظيمية].
وزارة التعليم. (1445هـ-ل). *وثيقة التشكيلات الإشرافية والمدرسية لشاغلي الوظائف التعليمية* [وثيقة تنظيمية]
وزارة التعليم. (1445هـ-م). *دليل برنامج تنمية الدافعية لرفع المستوى التحصيلي للطلبة* [دليل إجرائي]
وزارة التعليم. (1446هـ-أ). *استخدام الهواتف المحمولة في مدارس التعليم العام: التعليمات والإجراءات المنظمة* [وثيقة تنظيمية]
وزارة التعليم. (1446هـ-ب). *برنامج رعاية لدعم الفئات الخاصة من الطلبة* [برنامج إرشادي].
وزارة التعليم. (1447هـ-أ). *الدليل الإجرائي لمدارس التعليم العام* (الإصدار الرابع)، [دليل إجرائي]
الإصدار الرابع [دليل تنظيمي] (الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام. وزارة التعليم. (1447هـ-ب)

Arabic References

- al-Huḍayf, Najlā' Muḥammad. (2021). Darajat tawāfur mahārāt al-muwāṭanah al-raqamīyah ladā ṭalabat al-dirāsāt al-'ulyā bi-kulliyat al-tarbiyah fī Jāmī'at al-Qaṣīm min wijhat nazārihim wa-'alāqatuhā bi-ba'd al-mutaghayyirāt. Majallat Jāmī'at Umm al-Qurā lil-'Ulūm al-Tarbawīyah wa-al-Nafsiyah, 13(4), 189–219.
- Ru'yat al-Mamlakah al-'Arabīyah al-Su'ūdīyah 2030. (2016). Wathīqat Ru'yat al-Mamlakah al-'Arabīyah al-Su'ūdīyah 2030. Majlis al-Shu'ūn al-Iqtisādīyah wa-al-Tanmiyah.
- al-Zāmil, al-Jawharah bint 'Abd al-'Aziz, wa-al-Rashīdī, 'Abd al-Wanīs ibn Muḥammad. (2022). Sulūkīyāt al-muwāṭanah al-raqamīyah lil-abnā' wa-dawr al-usrah al-Su'ūdīyah fī tanmiyatihā: Sulūkīyāt al-



- muwāṭanah «al-mazāhir wa-al-mafāhīm». Majallat al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Ijtīmā'iyah, 2(2), 78–111.
- al-Shahrī, Hayā' Muḥammad Sa'īd, wa-al-'Arfaj, 'Abīr Muḥammad 'Abd al-Laṭīf, wa-al-Qaḥṭānī, Rimsh Nāṣir Sa'd. (2024). Darajat al-wa'y bi-mafāhīm al-muwāṭanah al-raqamīyah ladā ṭālibāt al-sanah al-ūlā al-mushtarakah bi-Jāmi'at al-Malik Sa'ūd. Majallat al-'Ulūm al-Tarbawīyah wa-al-Dirāsāt al-Insāniyah, (38), 679–714. <https://doi.org/10.55074/hesj.vi38.1039>
- al-'Atīq, Hilah 'Atīq Ibrāhīm, wa-Sharīf, Ibrāhīm Khamīs. (2020). Dawr al-madāris al-thānawīyah al-Su'ūdīyah fī ta'zīz qiyam al-muwāṭanah al-raqamīyah li-ṭālibātihā. Majallat Kullīyat al-Tarbiyah bi-al-Manṣūrah, 110(3), 478–501. <https://doi.org/10.21608/maed.2020.157732>
- Wizārat al-Ta'līm. (1443 AH-a). Al-Dalīl al-Ijrā'ī li-Barnāmaj al-Madāris al-Mu'azzazah lil-Sulūk al-Ijābī [Dalīl ijrā'ī].
- Wizārat al-Ta'līm. (1443 AH-b). Dalīl al-Sulūk al-Raqamī li-Manṣṣat Madrasatī [Dalīl irshādī].
- Wizārat al-Ta'līm. (1443 AH-c). Dalīl al-Ṭālib al-Irshādī li-Mubādarah Madrasatī Tubarmij [Dalīl irshādī].
- Wizārat al-Ta'līm. (1444 AH). Qawā'id al-Sulūk wa-al-Muwāṣabah lil-Marḥalatayn al-Mutawassīṭah wa-al-Thānawīyah: al-Dalīl al-Ijrā'ī [Dalīl ijrā'ī].
- Wizārat al-Ta'līm. (1445 AH-a). Al-Irshād Waqt al-Azamāt [Dalīl irshādī].
- Wizārat al-Ta'līm. (1445 AH-b). Al-Dalīl al-Istirshādī li-Barāmij wa-Khadamāt al-Tawjih al-Ṭullabī [Dalīl istirshādī].
- Wizārat al-Ta'līm. (1445 AH-c). Barnāmaj Rifq li-Khafḍ al-'Unf fī al-Madāris [Barnāmaj irshādī].
- Wizārat al-Ta'līm. (1445 AH-d). Dalīl al-Tadakhkhulāt al-Tarbawīyah [Dalīl tarbawī].
- Wizārat al-Ta'līm. (1445 AH-h). Dalīl al-Ḥadd min al-Tanammur fī al-Bī'ah al-Madrasīyah [Dalīl irshādī].
- Wizārat al-Ta'līm. (1445 AH-w). Dalīl al-Sulūk al-Raqamī li-Manṣṣat Madrasatī [Dalīl irshādī].
- Wizārat al-Ta'līm. (1445 AH-ḥ). Mahārāt al-Wiqāyah min al-Mukhaddirāt wa-al-Mu'aththirāt al-'Aqliyah (Dir') [Barnāmaj taw'awī].
- Wizārat al-Ta'līm. (1445 AH-y). Dawr al-Usrah fī Da'm Riḥlat al-Ṭālib al-Ta'līmīyah [Dalīl taw'awī].
- Wizārat al-Ta'līm. (1445 AH-k). Mithāq Akhlāqīyāt Mihnat al-Ta'līm [Wathīqah tanzīmīyah].
- Wizārat al-Ta'līm. (1445 AH-l). Wathīqat al-Tashkīlāt al-Ishrāfiyah wa-al-Madrasīyah li-Shāghilī al-Waḍā'if al-Ta'līmīyah [Wathīqah tanzīmīyah].
- Wizārat al-Ta'līm. (1445 AH-m). Dalīl Barnāmaj Tanmīyat al-Dāfi'iyah li-Raf' al-Mustawā al-Taḥṣīlī lil-Ṭalabah [Dalīl ijrā'ī].
- Wizārat al-Ta'līm. (1446 AH-a). Istikhdām al-Hawātif al-Maḥmūlah fī Madāris al-Ta'līm al-'Āmm: al-Ta'līmāt wa-al-Ijrā'āt al-Munazzimah [Wathīqah tanzīmīyah].



Wizārat al-Ta'lim. (1446 AH-b). Barnāmaj Ri'ayah li-Da'm al-Fi'at al-Khāṣṣah min al-Ṭalabah [Barnāmaj irshādī].

Wizārat al-Ta'lim. (1447 AH-a). Al-Dalil al-Ijrā'i li-Madāris al-Ta'lim al-Āmm (al-Iṣḍār al-Rābi') [Dalil ijrā'i].

Wizārat al-Ta'lim. (1447 AH-b). Al-Dalil al-Tanzīmī li-Madāris al-Ta'lim al-Āmm (al-Iṣḍār al-Rābi') [Dalil tanzīmī].

ثانياً: المراجع الإنجليزية

Deleuze, G. (1992). Postscript on the societies of control. *October*, 59, 3–7. <https://doi.org/10.2307/778828>

Foucault, M. (1977). *Discipline and punish: The birth of the prison*. Vintage.

OECD. (2023). *OECD digital education outlook 2023: Towards an effective digital education ecosystem*. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/bb123c7f-en>

Pangrazio, L., Selwyn, N., & Cumbo, B. (2023). Tracking technology: Exploring student experiences of school datafication. *Cambridge Journal of Education*, 53(6), 847–862. <https://doi.org/10.1080/0305764X.2023.2215194>

Ross, E. A. (1901). *Social control: A survey of the foundations of order*. Macmillan.

Selwyn, N. (2022). *Education and technology: Key issues and debates* (3rd ed.). Bloomsbury Academic.

UNESCO. (2023). *Guidance for generative AI in education and research*. UNESCO. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000386693>

Williamson, B., Eynon, R., & Potter, J. (2020). Pandemic politics, pedagogies and practices: Digital technologies and distance education during the coronavirus emergency. *Learning, Media and Technology*, 45(2), 107–114. <https://doi.org/10.1080/17439884.2020.1761641>

Yang, X., Zhu, X., & Chen, D. (2023). Discourses regarding education governance in the digital age at K–12 level: Possibilities, risks, and strategies. *Teaching and Teacher Education*, 132, Article 104261. <https://doi.org/10.1016/j.tate.2023.104261>

